ظاهرة إبطال العمل فى النحو

دراسة نحوية فى الفعل والحرف

إعداد

محمود حمدى عبداللاه على

مدرس اللغويات بالكلية

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، أحمده على عظيم مننه، وسابغ نعمه، حمد الشاكرين، وأسأله المزيد من فضله، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه محمد بن عبد الله، وعلى آله، وصحابته الكرام البررة، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـد ،،،،

فإن أشرف العلوم التى يعمل المرء للتزود بها والبحث فيها علوم اللغة العربية، تلك اللغة المحكمة الدقيقة الواعية التى تهتم بالمحافظة على المعنى مع صحة التركيب من أجل هذا تحظى اللغة العربية بمنزلة سامية بين اللغات ، فهى لغة القرآن الكريم، والمعجزة الخالدة للنبى العظيم ﷺ، ومصدر العربية الأسمى، وآيتها العظمى.

ومن أهم خصائص اللغة العربية فى مجال محافظتها على المعنى حرصها على صحة الجانب النطقى، لكى يتحقق وضوح المعنى فيزول اللبس والتوهم ويكون التثبت والتفهم ، وحول هذا المعنى الجليل كان موضوع هذا البحث هو : (إبطال العمل فى النحو – دراسة نحوية فى الفعل والحرف)

أسباب اختيار الموضوع :

أولاً : محاولة الوقوف على الأسباب التى تؤدى إلى إبطال العمل فى النحو العربى خاصة فى الفعل والحرف .

ثانيًا : أكثر كتب النحو توجه جُلَّ عنايتها إلى ظاهرة الإعمال ،ولا تشير إلا بالقليل إلى ظاهرة الإبطال فى النحو ،ولم نجد ذلك إلا فى الحديث عن بيان أنواع الحروف من حيث الاختصاص وعدمه

ثالثًا : حصرت العنوان فى الفعل والحرف ؛ لأن الأصل فى الأفعال أن تكون عاملة ، ولأنها مختصة بالأسماء ، فلا يدخل فعل على فعل ،وكما أن الحرف المختص يعمل فيما يختص به ،وأما الاسم فالأصل فيه الإهمال ،وما أعمل منه فهو محمول على الفعل أو الحرف ،فما حُمِلَ على الفعل من الأسماء : "المصدر ،واسم المصدر ،واسم الفعل ،واسم الفاعل ،واسم المفعول ،وغيرها من الأسماء ،وما حُمِلَ على الحرف من الأسماء : أسماء الشرط ،وأسماء الاستفهام .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد وفصلين وخاتمة ، وفهارس للمصادر والمراجع ، والموضوعات

أولاً : المقدمة : تحدثت فيها– بعد حمد الله تعالى والثناء عليه – عن أهمية البحث، ودواعي اختياره، وخطته، ومنهج السير فيه.

ثانيًا: التمهيد : وعنوانه : تعريف الإبطال عند النحويين

ثالثًا : الفصل الأول وهو بعنوان : إبطال العمل فى الفعل وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : إبطال عمل الفعل بـ (ما) الكافة .

المبحث الثاني : إبطال عمل الفعل لوقوعه مؤكدًا .

المبحث الثالث : إبطال عمل الفعل لزيادته فى الكلام .

المبحث الرابع: إبطال عمل الفعل للفصل بينه وبين. معموليه بما له الصدارة فى الكلام ..

رابعًا: الفصل الثانى وهو بعنوان:إبطال العمل فى الحرف وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : إبطال عمل الحرف لحمله على نظيره غير العامل وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : إبطال عمل "أن" المصدرية لحملها على أختها "ما" المصدرية

المطلب الثانى : إبطال عمل "إن" الشرطية لحملها على أختها "لو" الشرطية

المطلب الثالث : إبطال عمل " لم" النافية الجازمة لحملها على "لا" أو "ما" النافيتين .

المبحث الثانى : إبطال عمل الحرف لتخفيفه وفيه مطلبان :

المطلب الأول : إبطال عمل (إنَّ) إذا خففت .

المطلب الثانى : إبطال عمل (لكنَّ) إذا خففت .

المبحث الثالث : إبطال عمل الأحرف المشبهة بـ(ليس) لفقدها شرطًا من شروط عملها وفيه أربعة مطالب .

المطلب الأول : إبطال عمل (ما) المشبهة بـ(ليس) .

المطلب الثاني : إبطال عمل (لا) المشبهة بـ(ليس) .

المطلب الثالث : إبطال عمل (لات) المشبهة بـ(ليس) .

المطلب الرابع : إبطال عمل (إن) المشبهة بـ(ليس) .

المبحث الرابع : إبطال عمل (إنَّ) وأخواتها لكفها بـ(ما) .

خامسًا: الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

سادسًا: فهرس المصادر والمراجع ،والموضوعات

منهجي في البحث :

أولاً : وضعت عنوانا مناسبا لكل مسألة من مسائل البحث ..

ثانيًا : قمت بتخريج الآيات القرآنية الواردة في البحث

ثالثًا : قمت بتخريج القرآت القرآنية ،وذلك بنسبتها إلى قارئيها ،وذلك من خلال كتب القرآت المعروفة في هذا الفن

رابعًا : خرجت الشواهد الشعرية من مظانها في كتب النحو واللغة

خامسًا : ترجمت لبعض الأعلام غير المشهورين في البحث

سادسًا : وضعت خاتمة للبحث استخلصت فيها نتائج البحث وثمرة الدراسة، وضمنتها ما رأيته من مقترجات وتوصيات.

وختامًا آمل أن أكون قد وفقت فيما عرضت له ، سائلاً الله أن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة إنه ولي ذلك ، والقادر عليه وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه في كل لمحة وحين ، عدد خلقه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته .

الدراسات السابقة

تقتضى الأمانة العلمية ألا يُغْفِلَ الباحث الدراسات السابقة لهذا البحث، وفي حدود ما اطلعت عليه وجدت بعض الدراسات تتعلق بظاهرة الإبطال من حيث المضمون وهى كالآتى :

١- الإهمال فى النحو ،وهو بحث نُشِرَ فى مجلة الجامعة الإسلامية – المجلد الخامس – العدد الثانى لسنة ٢٠٠٧م ،وهو من إعداد : جهاد يوسف العرجا ،والبحث يهدف إلى دراسة الإهمال الجائز فى اللغة العربية ، تناول فيها البحث الحديث عن ظاهرة الإهمال فى الاسم ،و الفعل ،والحرف ،وقد عالج البحث معنى الإهمال فى كل ذلك ،وأن الإهمال لا يدخل فى أى قسم من هذه الأقسام إلا لعارض يعرض لها ، فيبطل عملها أو يعود بها إلى أصلها .

٢- الإهمال فى العربية أسراره ومظانه – دراسة نحوية – رسالة دكتوراه من إعداد الباحث / إلياس الحاج إسحاق – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية للعام الجامعى : ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ، وقد عرَّجَ فيها الباحث بتعريف الإهمال ،وما يتصل به من تعريف للاسم ،والفعل ،والحرف ،كما ضمن الباب الأول الحديث عن الإهمال الوضعى فى الأسماء والحروف ،وضمن الباب الثانى الحديث عن الإهمال العارض فى الأسماء ،والأفعال ،والحروف .

وهذا ما تمكن منه البحث فى الاطلاع على دراسات سابقة لها صلة بالبحث

التمهيد

تعريف الإبطال عند النحويين

تعريف الإبطال :

يدور معنى كلمة الإبطال حول السقوط ،والفساد جاء فى المصباح المنير : " بَطَلَ الشَّيْءُ يَبْطُلُ بُطْلًا وَبُطُولًا وَبُطْلَانًا بِضَمِّ الْأَوَائِلِ فَسَدَ أَوْ سَقَطَ حُكْمُهُ فَهُوَ بَاطِلٌ وَجَمْعُهُ بَوَاطِلُ وَقِيلَ يُجْمَعُ أَبَاطِيلَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ "[١]

وجاء فى تاج العروس أن الإبطال بمعنى إفساد الشيء، وإزالته[٢]

ومما سبق يتبين أن معنى الإبطال يدور حول سقوط الحكم وإزالته عن الشيء ،ولم تخرج تعبيرات النحاة عن هذا المعنى عند حديثهم عن الإبطال فى اللغة فيقول السيرافى : " وجعل (ما) كافة يغير معناها؛ لأنكَ إذا قلت:" إنما زيد البزاز" ، تقلل أمره وكأنك تسلبه ما يدعى له غير البز، وليس الأمر في سائر الحروف كذلك، ولم تعمل (إنما) فيما بعدها؛ لأن (ما) أبطلت عملها، ونظيرها من الفعل أرى إذا جعلت لغوا في المواضع التي يلغى فيها أظن وأحسب ونحوهما ونطير (إنما) [٣]

وها هوذا الصيمرى ينص على إبطال عمل (نعم) ،و(بئس) إذا لحقتهما (ما) ، فيقول : " فإذاأدخلت (ما) على (نعم) ،و(بئس) بطل عملهما ،وجاز أن يليهما مالم يكن يليهما قبل دخول (ما) تقول:" نعم ما أنت "،و"بئس ما صنعت " قال الله عز وجل : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾[٤] ، ولم يجز قبل أن تدخل (ما) أن تقول : نعم أنت ، ولا بئس صنعت"[٥] .

---

(١) الفيومي ٥١/١ (ب ط ل) ط/ المكتبة العلمية – بيروت

(٢) الزبيدى ٨٩/٢٨ (ب ط ل) ط/ دار الهداية

(٣) شرح الكتاب ٤٦٨/٢ ، تح/ أحمد حسن مهدلى ، وعلى سيد على ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط١ ٢٠٠٨م –١٤٢٩هـ .

(٤) جزء من الآية رقم (٩٠) من سورة البقرة .

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٩ تح/ فتحى أحمد مصطفى على الدين ط/ دار الفكر – دمشق ط١ ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م .

وينص أبو حيان على إبطال عمل (ما) العاملة عمل (ليس) إذا تقدم خبرها على اسمها ،وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور ،فقال : " ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل إعمال (ما) عمل (ليس) ، فتقول : " ما قائمٌ زيدٌ" ،ولا تقول:" ما قائما زيد" [١]

فمن خلال هذه النصوص يتضح أن استعمال النحويين لمصطلح الإبطال جاء بمعنى إزالة عمل الفعل أو الحرف أو إسقاط عملهما ،وهذا هو المعنى الذى نصت عليه المعجمات العربية حول تفسيرها لهذا اللفظ .

الفرق بين الإبطال والإلغاء:

لا فرق بين معنى الإبطال والإلغاء عند النحاة ؛ فكلا المصطلحين يدور معناه حول إبطال عمل العامل ، فالإبطال والإلغاء مترادفان ويدوران حول معنى واحد[٢] .

غير أن النحاة استعملوا مصطلح الإلغاء وخصوه بالأفعال القلبية ، جاء فى المعجم الوسيط أن الإلغاء في النحو إبطال عمل العامل لفظا ومحلا في أفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين تقول العلم نافع علمت والعلم علمت نافع وهو حكم جائز لا واجب[٣]

قال سيبويه : " (هذا باب الأفعال التى تُستعمَلُ وتُلغَى)، فهى ظَنَنْتُ وحَسِبتُ وخِلتُ وأُريتُ ورأَيتُ وزعمتُ وما يتصرفّ من أفعالهنّ ، فإذا جاءتْ مستعمَلةً فهى بمنزلة رأيت وضربتُ وأَعطيتُ فى الإعمال والبناءِ على الأوَّل فى الخبر والاستفهام وفي كلّ شئ ، وذلك قولك : أظُنُّ زيدًا منطلقًا وأظنّ عمرًا ذاهبًا

---

(١) منهج السالك ١/٢٢٠ تح/ على محمد فاخر وآخران ط/ دار الطباعة المحمدية – القاهرة ط١ / ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣ م

(٢) الصحاح للجوهرى ٦/٢٤٨٣ (ل غ ا) تح/أحمد عبد الغفور عطار، ط/ دار العلم للملايين– بيروت ، ط٤ ١٩٩٠م.

(٣) ٢/٨٣١ (ل غ ا) ط/ مكتبة الشروق الدولية ط٤، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

وزيدا أظنُّ أخاك وعمرًا زعمتُ أباك ، وتقول : زيدٌ أظنّه ذاهبًا ، ومن قال : عبدَ الله ضربتُه نصَبَ فقال : عبدَ الله أظنّه ذاهبا ، وتقول أظنُّ عمرًا منطلقًا وبكرًا أظنّه خارجًا كما قلتَ : ضربتُ زيدًا وعمرًا كلّمتهُ وإن شئتَ رفعتَ على الرفع فى هذا ، فإن ألغيتَ قلت : عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرى أبوك ، وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى "[1]

يقصد سيبويه أن هذه الأفعال إذا تقدمت عملت النصب في المفعولين جميعا، ولا يجوز إلغاؤها كقولك: " علمت زيدًا منطلقًا "، و " علمت أباك ذاهبًا " فهي في تقدمها بمنزلة: " ضربت، وأعطيت " في الإعمال ، وإذا توسطت هذه الأفعال، أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها كقولك: " زيد حسبت منطلق "، و " زيدًا حسبت منطلقًا "، و " زيد منطلق حسبت " و " زيدًا منطلقًا حسبت ، وإنما جاز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة، أو تقدم شيء منها حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ شك، فحملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك، وصير موضع الشك واليقين في تقدير ظرف له. فإذا قلت: " زيد منطلق ظننت "، أو " زيد ظننت منطلق "، فكأنك قلت: " زيد منطلق في ظني، وإذا تقدم الفعل، حصل فعل الشك واليقين قبل ورود الاسم فعمل؛ لأن الاسم ورد وقد تقدم الشك في خبره، فمنعه ذلك التقدم من أن يجري على لفظه الأول قبل دخول الشك واليقين[2].

والإلغاء هو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك ، قال ابن عصفور : " وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدإ والخبر التي ليست مبنية للمفعول، وسِّطتْ أو أُخرت، بجواز الإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك. وذلك إذا توسطت نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو تأخّرت نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ. إلاَّ أنَّ الإلغاءَ أحسن مع

---

(١) الكتاب ١/١١٨،و١١٩ تح / عبد السلام محمد هارون ط / مكتبة الخانجى – القاهرة ط٣ / ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/٤٥٣.

التأخير والإعمال أحسن مع التوسط، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا [١]

ويتضح من ذلك أن الإلغاء أمر اختياري تابع لقصد المتكلّم وإرادته ، وليس هناك ما يوجبه كوجود مانع من إعمال الفعل ، بخلاف الإبطال فهو لا يكون إلا عن سبب مانع من الإعمال .

[١] شرح الجمل ٣١٤/١ تح. د. صاحب أبو جناح .

الفصل الأول

إبطال العمل فى الفعل

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : إبطال عمل الفعل بـ (ما) الكافة .

المبحث الثانى : إبطال عمل الفعل لوقوعه مؤكدًا .

المبحث الثالث : إبطال عمل الفعل لزيادته فى الكلام .

المبحث الرابع: إبطال عمل الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له الصدارة فى الكلام .

الفصل الأول

إبطال العمل فى الفعل

الفعل ما دل على معنى فى نفسه ، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة [١]

فالأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، وليست فى الحقيقة أفعالا للفاعلين ، إنما هى عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال[٢]

قال سيبويه "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً | فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه | وهو قولك عبدُ الله أخوك وهذا أخوك | ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء"[٣]

يأتى الفعل على رأس قائمة العوامل اللفظية القياسية ، وهو ذو خصوصيات إعمالية بالنسبة لما يليه ، وما يليه من العوامل يرجع إليه ويتصل به ، والفعل لقوته فإنه لا يتأثر بالفصل بينه وبين معموله ، والأفعال تنصب ما تباعد منها ، ولقدرة الفعل على العمل فإن اللازم من الأفعال يستطيع أن يمتد عمله إلى المصدر وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال وهذا كله بعد أن يكون قد استوفى مرفوعه ، ومن مظاهر قوة الفعل أن يتقدم عليه مفعوله فيعمل فيه [٤]

قال ابن يعيش : " الفعل الذي لا يتعدّى الفاعلَ والذي يتعدّاه جميعًا يشتركان في التعدّي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: المصدر، والظرف من الزمان،

---

(١) قواعد المطارحة فى النحو لابن إياز صـ ٧ تح/د.ياسين أبو الهيجاء ،و د. شريف عبد الكريم النجار ، وا.د . على توفيق الحمد ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع إربد – الأردن ط٢٠١١م – ١٤٣٢ هـ

(٢) الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى صـ ٥٣ تح / د. مازن المبارك ط / دار النفائس – بيروت ط٣ ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٣) الكتاب ١/٢٣ .

(٤) نظرية العامل فى النحو العربى دراسة تأصيلية وتركيبية د. مصطفى حمزة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م

والظرف من المكان، والحال، نحوَ قولك في اللازم: "قام زيد قيامًا يومَ الجمعة عندك ضاحكًا"، وتقول في المتعدي: "أكرم زيد عمرًا اليومَ خلفَك مستبشرًا" ، وإنما اشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة؛ لأنّ المتعدي إذا انتهى في التعدي، واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل، صار بمنزلةِ ما لا يتعدّي، وكل ما لا يتعدّى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها، واقتضائه إياها.

وما يدل عليه صيغةُ الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة، فَتَعدّيه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان؛ لأنّ الفاعل قد فعله، وأحدثه، ولم يفعل الزمانَ، إنما فعل فيه.

والزمان أقوى من المكان، لأنّ دلالة الفعل على الزمان دلالةٌ لفظية، ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ، فدلالتُه عليه تضمين، ودلالته على المكان ليست من اللفظ، وإنما هي من خارج، فهي التزام، ودلالةُ التضمين أقوى، فأنت إذا قلت: "ذهب"، فهذا اللفظ بُني ليدل على حصول الذهاب في زمن ماض، وإذا: قلت: "يذهب"، فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض، وليس كذلك المكان، فإن لفظ الفعل لا يدل عليه، ولا يُحَصل لك مكانًا دون مكان. ولذلك يعمل الفعل في كل شيء من الزمان عَمَلَه، ولا يعمل في كل شيء من المكان هذا العمل " [1].

فالأفعال هى الأصول فى العمل لغيرها والذى يدلك على أنها أصل فى العمل أنك لا تجد فعلا غير عامل إلا الأقل النزر ؛ لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له [2].

وللفعل صور يأتى فيهاغير عامل من هذه الصور إبطال عمل الفعل بكفه عن العمل بـ(ما) الكافة .

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٣٠٤ تح /: د. إميل بديع يعقوب ط : دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

(٢) المرتجل لابن الخشاب صـ ١١٦ بتصرف تح / على حيدر ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م – دمشق

المبحث الأول

إبطال عمل الفعل بـ (ما) الكافة

قال أبو على الفارسى : " وأما دخولها على الفعل ، فإنها تدخل عليه فتجعله يلى ما لم يكن يليه قبل دخولها ، ألا ترى أنها تدخل عليه قبل الفعل نحو: " قلما سرت " ، و" قلما يقول " ، ولم يكن الفعل قبل دخول (ما) يلى الفعل "[١]

ومن الأفعال التى دخلت عليها (ما) وكفتها عن العمل "قَلَّ" ، و "كَثُرَ" ، و"طَالَ،و شدَّ، وعزَّ ""[٢]

ومن شواهد دخول (ما) على "قَلَّ" قول الشاعر:

صَدَدْتِ وأَطْوَلْتِ الصُّدُوَد وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[٣]

وأصل الكلام : قلما يدوم وصال [٤]

قال أبو على :" "قَلَّ" كان حكمه أن يليه الاسم ؛ لأنه فعل ، فلما دخلت عليه (ما) كفَّته وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ (رُبَّ) للدخول على الفعل "[٥].

---

(١) المسائل البغداديات صـ ٢٩٥ ، و٢٩٦ تح / صلاح الدين عبدالله الشيكاوى ط/العانى بغداد .

(٢) الكتاب ١٣٩/٣،و الخصائص لابن جني ١٦٧/١ ،و١٦٨ ط: عالم الكتب – بيروت تح : محمد علي النجار

(٣) البيت من بحر الطويل : وهو لعمر بن أبى ربيعةّ في ديوانه ص ٣٥٨ تقديم د. فايز محمد ط/ دار الكتاب العربى – بيروت ط٢ ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، ومن غير نسبة فى الخصائص ١/ ١٤٣، ٢٥٧،وشرح المفصل ٣٣/٣،و٣٧٤/٤،وهمع الهوامع للسيوطى ٢١/٥،و٢٧٥/٦ تحقيق / د. عبدالعال سالم مكرم ط/ عالم الكتب –القاهرة ١٤٢١هـ –٢٠٠١م

الشاهد فى البيت هو : " وَقَلَّمَا وِصَالٌ" حيث دخلتْ "ما"على الفعل "قَلَّ" ،و كفته العمل ،و عن اقتضائه الفاعلَ، وألحقتْه بالحروف .

(٤) الكتاب ٣١/١،و مغنى اللبيب ٣٣٧/١ تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/صيدا بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

(٥) المسائل البغداديات صـ ٢٩٦ .

وذكر ابن هشام أن (ما) الكافة عن العمل لا تتصل إلا بثلاثة أفعال فقط ، وهى "قَلَّ" ، و "كَثُرَ" ، و"طَالَ"، وعلته فى ذلك شبههن بـ(رُبَّ) ، كما ذكر أيضا أنهن لا يدخلن إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها ، ومن ذلك قول الشاعر :

قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا[١]

فأما دخولها على الاسم فى قول الشاعر :

صَدَدْتِ وأَطْوَلْتِ الصُّدُوَد وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فنسب القول إلى سيبويه بالضرورة ، حيث إن حقها أن يليها الفعل صريحا ، والشاعر أولاها فعلا مقدرا ،وأن(الوصال) مرفوع بفعل محذوف مقسر بالمذكور ، وذكر أيضًا أن المبرد زعم أن (ما) زائدة ، و(وصال) فاعل لا مبتدأ ، وكما ذكر أيضًا أنَّ بعضهم يزعم أن(ما) مع هذه الأفعال مصدرية وليست كافة [٢]

ويمكن الرد على ابن هشام أن حصر الأفعال التى تلحقها (ما) فى ثلاثة أفعال فقط بأن هذا القول غير مستقيم لأن (ما) الكافة قد لحقت (شدَّ، وعزَّ) وكفتهما عن العمل ، قال الرضى :" وتقول: شد ما أنك ذاهب، وعز ما أنك قائم، بالفتح، فشد، وعز: فعلان مكفوفان بما، كقلما، وطالما "[٣] ، كما لحقت (نعم) ،و(بئس) وكفتهما عن العمل أيضًا ، وفى هذا يقول الصيمرى: " فإذا أدخلت (ما)

---

(١) البيت من بحر الخفيف : من غير نسبة فى تذكرة النحاة لأبى حيان صـ٣٠٤ تح/د.عفيف عبد الرحمن ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط١ ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م ، ومغنى اللبيب ٣٣٦/١ ، والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢٣٦/١ تح/محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م ،و شرح شواهد المغنى للسيوطى صـ٧١٧ تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطى ط/ لجنة التراث العربى .

الشاهد : "قلما يبرح" حيث خُلِعَ من الفعل "قَلَّ" معنى التقليل، وصير بمعنى "ما" النافية، ومثالها بالفعل المستلزم للنفي: أبيت أزال أستغفر الله، أي: لا أزال .

(٢) مغنى اللبيب ٣٣٦/١ ،و٣٣٧

(٣) شرح الكافية ٣٤٨/٤ تصحيح يوسف حسن عمر ط/ جامعة قاريونس – بنغازى ط٢/١٩٩٦م .

على (نعم) ،و(بئس) بطل عملهما ،وجاز أن يليهما مالم يكن يليهما قبل دخول (ما) تقول:" نعم ما أنت "،و"بئس ما صنعت "[١] قال الله عز وجل : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾[٢] ، ولم يجز قبل أن تدخل (ما) أن تقول : نعم أنت ،ولا بئس صنعت"[٣] .

---

(١) لا يمكن الأخذ بما قاله الصيمرى ؛ لأنه جرى خلاف بين النحويين فى وقوع (ما) بعد فعلى المدح،والذم ،فبعضهم يرى أن (ما) تمييز نكرة وهذا مذهب البصريين ،وبعضهم يرى أن (ما) مع (نعم) ،و(بئس) كالشيء الواحد لا موضع لها من الإعراب ،والاسم الواقع بعدها مرفوع بـ(نعم) و(بئس) ،وبعضهم يرى أنك إذا جئت بالفعل بعد (ما) نحو قولك : "نعم ما صنعت " فـ(ما) محذوفة ، والتقدير : "نعم ما ما صنعت" ، فـ(ما) الأولى مبهمة والثانية تفسرها ،وكفت إحداهما عن الأخرى واختلفوا فى المحذوفة ، فقال الكسائى : هى الثانية ، وقال الفراء : المحذوفة هى الأولى ، وبعض النحويين يرى أنه لاحذف هنا ،وأن (ما) مصدرية وتأويلها : بئس صنيعك ،ولا يحسن فى الكلام : بئس صنيعك حتى تقول : " بئس الصنيع صنيعك " ، ينظر منهج السالك ٤/٧٥،و٧٦ بتصرف

(٢) جزء من الاية رقم (٩٠) من سورة البقرة

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٧٩.

المبحث الثانى

إبطال عمل الفعل لوقوعه مؤكدًا

التوكيدُ تمكينُ المعنى في النفس ويقال توكيد وتأكيد ووكَّد وأكَّد وبالواو جاء القرآن ﴿ وَلَا تَنقُضُوا ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [١] ولفظه على ضربين أحدُهما إعادة الأوَّل بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل والثاني غير لفظ الأوَّل ولكن في معناه[٢]

ومثال وقوع الفعل مؤكدا : " قام قام زيد" ، و" زيد قام قام "، فالفعل" قام " الثانى توكيد لـ"قام " الأول وهو من التوكيد اللفظى ، ومن شواهد وقوع الفعل مؤكدًا قول الشاعر :

فأَينَ إلى أَينَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتاكَ، أَتاكَ، اللاَّحِقُونَ، احْبِسِ احْبِسِ[٣]

فـــ" أتاك" الثانى توكيد لـ"أتاك" الأول ، و "اللاحقون " فاعل " أتى " الأول[٤]

فالفعل إذا وقع مؤكدًا فى نحو : " قام قام زيد " ، و"زيد قام قام " يعرض للثانى الإهمال ؛ وذلك لعدم جواز إعمالهما على معمول واحد ، وهو الفاعل ،فأعطى العمل للأول منهما ، وأهمل الثانى ؛لأنه فى حكم الزائد؛ لأنه لم يؤت به إلا لمجرد التأكيد .

---

(١) جزء من الاية رقم (٩١) من سورة النحل

(٢)اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تح/ غازي مختار طليمات ٣٩٤/١ ط/ دار الفكر دمشق ط١ ١٩٩٥

(٣) البيت من بحر الطويل وهومن غير نسبة فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٨٥/٣ تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ط/ دار المأمون للتراث ، و شرح ابن عقيل ٢١٤/٢ط/دار إحياء التراث العربى بيروت – لبنان ، والتصريح ٤٨٠/١

الشاهد فيه قوله: "أتاك أتاك" و"احبس احبس"، ففي كل من العبارتين توكيد لفظي. وإنما في الأولى تكرير للفظ الفعل ومفعوله، وفي الثانية تكرير للفظ الجملة المؤلفة من الفعل وفاعله الضمير المستتر فيه وجوبا.

(٤) شرح ابن عقيل ٢١٤/٢ ، والتصريح ٤٨٠/١

قال ابن أبى الربيع " ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [١] فهيهات الثانية توكيد للأولى ،.....، وهيهات الثانية لا تحتاج إلى فاعل ؛لأنها لم يؤت بها إلا لتأكيد الأول وإثباته ، فالأول هو المقصود ، فعليه يكون بناء الاسم ؛لأنه المقصود والمتبوع "[٢]

(١) الآية رقم (٣٦) من سورة المؤمنون

(٢) البسيط فى شرح الجمل ٣٦١/١ بتصرف تح/د.عياد بن عيد الثبيتى ط/دار الغرب الإسلامى بيروت – لبنان ط١١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

المبحث الثالث

إبطال عمل الفعل لزيادته فى الكلام

كما أن الزيادة قد تطرأ على بعض الحروف ، كذلك تطرأ الزيادة على بعض الأفعال ، فيكون الفعل زائدًا ـ لا عمل له ـ ، جاء فى معترك الأقران :" باب الزيادة للحروف وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقل"[١]

ومن الأفعال التى وقعت زائدة ، ولا عمل لها " كان" ، ومعنى زيادتها أنها غير عاملة ، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل أو مفعول أو اسم و خبر؛ إذ ليس لها عمل،و ليست معمولة لغيرها. وهذا شأن كل فعل زائد، ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها. "[٢]

قال ابن السراج : "ولا يجوز عندنا أن يُلغى فعلٌ ينفذ منك إلى غيرك ولكن الملغى نحو : (كانَ) في قولك : (ما كانَ أحسنَ زيداً) الكلامُ ما أحسنَ زيداً و (كانَ) إنما جِيءَ بها لتبيّن أنَّ ذلك كان فيما مضى "[٣] ، وقال ابن جنى:" وَقد تزاد كَانَ مُؤَكدَة للْكَلَام فَلَا تحْتَاج إِلَى خبر مَنْصُوب تَقول مَرَرْت بِرَجُل كَانَ قَائِم أَي مَرَرْت بِرَجُل قَائِم وَكَانَ زَائِدَة لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر وَتقول زيد كَانَ قَائِم [٤]

فالملاحظ من قول ابن السراج أن "كان" وقعت زائدة بين "ما" التعجبية وخبرها ، كما يلاحظ من قول ابن جنى وقوعها بين الصفة والموصوف (مررت برجل كان قائم)

---

(١) السيوطي ٢٥٦/١ ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين ط/دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م .

(٢) النحو الوافى لعباس حسن ٥٧٩/١ ط/دار المعارف ط٣ .

(٣)الأصول في النحو ٢٥٨/٢ تح/د.عبد الحسين الفتلي ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

(٤)اللمع في العربية ٣٨، و٣٩ تح/ فائز فارس ط/دار الكتب الثقافية – الكويت .

كما عُدَّ من زيادة (كان) : وقوعها بين الصلة والموصول كمافى قوله تعالى : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [١] قال المبرد : "إِنَّمَا معنى كَانَ هَاهُنَا التوكيد فَكَأَن التَّقْدِير وَالله أعلم كَيفَ نُكَلِّم من هُوَ فِي المهد صَبيا وَنصب صَبيا على الْحَال وَلَوْلَا ذَلِك لم يكن عِيسَى بَائِنا من النَّاس وَلَا دلّ الْكَلَام على أَنه تكلم فِي المهد لِأَنَّك تَقول للرجل كَانَ فلَان فِي المهد صَبيا فَهَذَا مَالا يَنْفَكّ مِنْهُ أحد أَنه قد كَانَ كَذَا ثمَّ انْتقل وَإِنَّمَا الْمَعْنى كَيفَ نكلمه وَهُوَ السَّاعَة كَذَا" [٢]

وقال ابن يعيش : " والمراد: كيف نكلّم من في المهد صبيًا؟ ولو أُريد فيها معنى المُضِيّ، لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة؛ لأنه لا اختصاص له بهذه الحكم دون سائر الناس" [٣]

فـ(كان) فيما سبق زائدة لا عمل لها ، وحقُّ الزائد أن لا يكون عاملًا، ولا معمولًا، ولا يُحْدِث معنًى سوى التأكيد.

وذهب ابن هشام إلى أن القياس فى زيادة (كان) ألا تزاد إلا بشرط أن تكون بلفظ الماضى ،ووقوعها بين (ما) التعجبية وخبرها ، نحو : " ما كان أحسن زيدًا " ، وأن زيادتها فى غير هذا الموضع ليست بكثيرة فيقاس عليه[٤]

بينما أجاز الفراء زيادة (كان) بلفظ المضارع مستدلا بقول أم عقيل بن أبي طالب[٥]:

---

(١) جزء من الاية رقم(٢٩) من سورة مريم .

(٢) المقتضب ١١٧/٤، و١١٨ تح: محمد عبد الخالق عضيمة ط / عالم الكتب. – بيروت

(٣) شرح المفصل ٣٤٨/٤ .

(٤) تخليص الفوائد وتلخيص الشواهد صـ٢٥١ تح– د. عباس مصطفى الصالحى ط/دار الكتاب العربى –بيروت ط١ ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م .

(٥) فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية: أول هاشمية ولدت خليفة. وهي أم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وإخوته. نشأت في الجاهلية بمكة. وتزوجت بأبي طالب عبد مناف ابن عبد المطلب وأسلمت بعد وفاته فكان النبي صلى الله عليه وسلم يزورها ويقيل في بيتها. ثم هاجرت مع أبنائها إلى المدينة وماتت بها فكفنها النبي صلى الله عليه وسلم بقميصه واضطجع في قبرها، وقال: لم يكن أحد بعد أبي طالب أبرّ بي منها. وقبرها في البقيع، كان تحت قبة عثمان بن عفان . الأعلام ١٣٠/٥ للزركلي ط/ دار العلم للملايين بيروت – لبنان ط ١٥ – ٢٠٠٢ م.

أنت تكونُ ماجدٌ نبيل إذا تَهُبُّ شمأل بَلِيل[١]

وأجاز أيضا زيادتها آخرًا نحو : زيد قائم كان قيامًا على (ظن) آخرًا[٢] .

وزيادة (كان) بصيغة المضارع ينبغي أن تحمل على الشذوذ ؛ لأن زيادتها بلفظ الماضى محل اتفاق بين النحويين ،فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما وقع الاتفاق عليه[٣]

وما ذهب إليه الفراء من جواز زيادة (كان) فى الآخر قياسًا على (ظن) مردود بعدم السماع ؛ لأن الزيادة خلاف الأصل ، فلا تجوز فى غير مواضعها المعتادة[٤]

وَجوز الْكُوفِيُّونَ زِيَادَة أصبح وَأمسى وحكوا مَا أصبح أبردها وَمَا أَمْسَى أدفأها وَتبعهم فى ذَلِك أَبُوعَلِيّ مستدلا بقول الشاعر:

عدُوّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهما أصْبَحَ مشغولٌ بمشْغُول[٥]،[٦]

وكذلك أجاز زيادة أمسى في قول الشاعر الآخر:

---

(١) البيت من بحر الرجز فى التذييل والتكميل ٢١٧/٤ لأبى حيان الأندلسي تح: د. حسن هنداوي ط: دار القلم – دمشق ط١: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٠١/١ تح:عبدالرحمن علي سليمان ط : دار الفكر العربي ط١ : ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م ،وتخليص الشواهد ٢٥٢ الشاهد: زيادة "تكون" بين المبتدأ بلفظ المضارع، وهو قليل والثابت زيادة كان لأنها مبنية لشبه الحرف، بخلاف المضارع، فإنه معرب لشبه الأسماء.

(٢) التذييل والتكميل ٢١٧/٤ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٠١/١ ، والهمع ٩٩/٢ .

(٣) الهمع ٩٩/٢

(٤) التذييل والتكميل ٢١٧/٤ بتصرف

(٥) الهمع ١٠٠/٢

(٦) البيت من بحر السريع ، من غير نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١: ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١ ، والتذييل والتكميل ٢١٦/٤، والهمع ١٠٠/٢ الشاهد: مجيء أصبح زائدة بين المبتدأ والخبر، وهو شاذ وخرجه بعضهم على أن أصبح تامة.

أعاذل قولي ما هويت فأوّبي كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبي[١]

وَأَجَازَ الْفراء زِيَادَة سَائِر أَفعَال هَذَا الْبَاب وكل فعل لَازم من غير هَذَا الْبَاب إِذا لم يَنْقُصْ الْمَعْنى نَحْو:" مَا أضحى أحسن زيدا"،و" وَزيد أضحى قَائِم" ، وَاسْتدلَّ على ذَلِك بِأَن الْعَرَب قد زَادَت الْأَفْعَال فِي نَحْو قَوْله :

فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذهبْ فما بكْ والأيامِ من عَجَبِ[٢]

فالمعنى : فمابك والأيام من عجب ، ولم يرد أن يأمره بالذهاب ،وكذلك قولهم: "فلان قعد يتهكم بعرض فلان" ، فـ(قعد) هنا لا معنى لها ،وإنما المراد هو: فلان يتهكم بعرض فلان[٣]

وَالصَّحِيح أَن ذَلِك كُله لَا يجوز لاحْتِمَال التَّأْوِيل وَمَا لَا يحْتَملهُ من ذَلِك من الْقلَّة بِحَيْثُ لَا يُقَاس عَلَيْهِ[٤]

وَقد اخْتلف فِي كَانَ المزيدة هَل لَهَا فَاعل ؟

ذهب ابن السراج إلى أن (كان) ملغاة ،ولا عمل لها[٥]

وَذهب الْفَارِسِي إِلَى أَنَّهَا لَا فَاعل لَهَا لِأَن الْفِعْل إِذا اسْتعْمل اسْتِعْمَال مَا لَا يحْتَاج إِلَى فَاعل استغني عَنهُ بِدَلِيل أَن قَلما فعل وَلما استعملته الْعَرَب للنَّفْي لم

---

(١) البيت من بحر الطويل من غير نسبة فى شرح التسهيل ١/ ٣٦٢،والتذييل والتكميل ٢١٦/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١١٦٣/٣ تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة – ط١: ١٤٢٨ هـ الشاهد: استعمال أمسى زائدة بين أرى ومفعوله على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي.

(٢) البيت من بحر البسيط بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١،والتذييل والتكميل ٢١٦/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٣

الشاهد : هو قوله :" فاذهبْ فما بكْ والأيامِ" حيث جاء الفعل "اذهب " زائدا لاعمل له عند الفراء ،ويوجد بالبيت شاهد آخر ، وهو " "بك والأيام" حيث عطف "أيام" على الضمير المجرور وهو "بك" من غير إعادة الجار .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١،والتذييل ٢١٦/٤ ، والهمع ١٠٠/٢،و١٠١

(٤) الهمع ٢/ ١٠١

(٥) الاصول ٢٥٨/٢ ،والبغداديات صـ ١٦٧

يحْتَج إِلَيْهِ إِجْرَاء لَهُ مجْرى حرف النَّفْي وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَوَجهه بِأَنَّهَا تشبه الْحَرْف الزَّائِد فَلَا يُبَالَى بخلوها من الْإِسْنَاد[١]

وذهب الصيمري إِلَى أَنَّهَا رَافِعَة لضمير الْمصدر الدَّال عَلَيْهِ الْفِعْل كَأَنَّهُ قيل كَانَ هُوَ أَي كَانَ الْكَوْن [٢]

ومن الأفعال التى وقعت زائدة ، ولا عمل لها في اسمٍ ولا خبر (كاد) ، فتكون مثل «كان» إذا زِيْدَتْ، يُراد معناها ولا عملَ لها [٣]

قال أبو حيان بعد أن ذكر اختلاف النحاة فى إعراب قوله تعالى: ﴿ كَادَ يَزِيغُ ﴾ [٤] "ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة ، ومعناها مراد ،و لا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر ، فتكون مثل (كان) إذا زيدت ، يراد معناها ولا عمل لها . ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود : (من بعد ما زاغت) [٥] بإسقاط (كاد) . وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى :﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[٦] مع تأثيرها للعامل ، وعملها هي ، فأحرى أن يدعى زيادتها ، وهي ليست عاملة ولا معمولة "[٧]

مما تقدم يتضح أن رأى جمهور النحاة والمحققين أن الأفعال الزائدة مهملة لا عمل لها ؛لأن وجودها فى الكلام كعدمه ، فكانت جديرة أن لا تكون عاملة ،ولا معمولة ؛لأنها لو عملت فيما تدخل عليه لصارت غير زائدة ، فلا يجوز إخراجها من الكلام ؛لاختلال المعنى المراد ، فلما لم يختل المعنى بإسقاط الفعل الزائد من الكلام تبين أنه لا عمل لهذا الفعل وعليه فإنه يبطل عمله .

---

(١) الهمع ٢/ ١٠١

(٢) التبصرة ١/١٩١،و١٩٢، والهمع ٢/١٠١

(٣) الدر المصون للسمين الحلبى ٦/١٣٥ تح: الدكتور أحمد محمد الخراط ط/ دار القلم دمشق

(٤) جزء من الآية رقم (١١٧) من سورة التوبة .

(٥) القراءة فى : مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه صـ٦٠ ط/مكتبة المتنبى ـــ القاهرة ، والدر المصون ٦/ ١٣٥ .

(٦) جزء من الآية رقم (٤٠) من سورة النور .

(٧) البحر المحيط ٥/١١٢ ط : دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت ط١/ ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض

المبحث الرابع

إبطال عمل الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له الصدارة في الكلام

"ظن" وأخواتها كلها أفعال ،وهي : أفعال غير مؤثّرة ولا واصلةٍ منك إلى غيرك، وإنما هي أُمورٌ تقع في النفس، وتلك الأمُورُ علمٌ وظن وشكّ. فالعلم هو القطع على شيء بنَفْي أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضروريًا وعقليًا، فالضروريُ كالمُدرَك بالحواس الخمس، نحوُ: "علمنا بأن السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأنّ الاثنين أكثر من واحد، وأقل من الثلاثة". ويقرب من ذلك الأمُورُ الوِجْدانية كالعلم بالألَم واللذة ونحوِهما. وأمّا العقليّ، فما كان عن دليل من غير مُعارِض، فإن وُجد معارضٌ من دليل آخر، وتَردد النظرُ بينهما على سَواء، فهو شك. وإن رجح أحدُهما، فالراجح ظن، والمرجوح وهْمٌ.

والأفعال الدالة على هذه الأمور سبعةٌ: "علمت"، و"رأيت"، و"وجدت"، و"ظننت"، و"حسبت"، و"خلت"، و"زعمت". فالثلاثةُ الأول متواخية، لأنها بمعنى العلم. والثلاثةُ التي تَلِيها متواخية، لأنها بمعنى الظن، و"زعم" مفردٌ لأنه يكون عن غير علم وظن والغالبُ عليه القول عن اعتقاد.

والاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: "علمت زيدًا منطلقًا"، فإنما وقع علمُك بانطلاقه إذ كنت عالمًا به من قبلُ، فالمخاطب والمخاطِب في المفعول الأول سواءٌ، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ

ولمّا كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ومعناها متعلقٌ بهما جميعًا لا بأحدهما: أمّا تعلّقها بالخبر، فلأنه موضع الفائدة، وبالمبتدأ فللإيذان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنةِ، وجب أن تنصبهما جميعًا؛ لأنّ الفعل إذا اشتَغل بفاعل ورَفَعَه، فجميعُ ما يتعلق به غيرَه يكون منصوبًا، لأنه يصير فضلة[1].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣١٨/٤، و٣١٩ .

ولما كان عمل هذه الأفعال في المفعولين ضعيف ؛ لكَوْنها غير مؤثرة، ولا نافذة منك إلى غيرك، وإنما هي أشياءُ تهجُس في النفس من يقين أو شكّ من غير تأثير فيما تعلق بها. وإنما أعملت؛ لأنّ فاعلها قد تعلق ظنّه أو علمُه بمظنون أو معلوم، كما أن قولك: "ذكرت زيدًا" يتعدّي إلى "زيد"؛ لأنّ الذكر اختص به، وإن لم يكن مؤثرًا فيه، جاز أن تُلْغى عن العمل. وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة: تكون متقدّمة على المبتدأ والخبر، وتكون متوسّطة بينهما، وتكون متأخرة عنهما[١].

وقد قسم النحاة هذه الأفعال إلى قسمين هما:أفعال قلوب و أفعال تحويل ولا بد لكل فعل من القسمين من فاعل ، ولا يغني عنه وجود المفعولين أو أحدهما:

أ- فأما أفعال القلوب فمنها ما قد يكون معناه العلم. "أي: الدلالة على اليقين والقطع"، ومنها ما قد يكون معناه الرجحان والنوعان صالحان للدخول - مباشرة على المبتدأ الصريح، وعلى المصدر المؤول من "أنّ مع معموليها"، أو: "أنْ والفعل مع مرفوعه ويشتهر من أفعال العلم سبعة : (عَلِمَ ، و رَأَى ، و وَجَدَ ، و دَرَى ، وأَلْفَى ، و جَعَلَ ، و تَعَلَّمَ) .

ويشتهر من أفعال الرجحان ثمانية هي:(ظَنَّ،و خَالَ،و حَسِبَ ،و زَعَمَ ،وعَدَّ،و حَجَا ،وجَعَلَ ،و هَبْ- وهذا الفعل دون بقية أفعال الرجحان السّالفة جامد ملازم صيغة الأمر .

وأما أفعال التحويل أو (التَّصيير) فأشهرها سبعة، ولا تدخل على مصدر مؤول من "أنَّ" مع معموليها ، أو من "أنْ" والفعل مع مرفوعه وهي : (صَيَّر ، و جَعَلَ و اتَّخذَ ، وتَخِذَ ، وتَرَكَ ، و رَدَّ ، ووَهَبَ) [٢].

وهذه الأفعال لها أحوال ثلاثة: تكون متقدّمة على المبتدأ والخبر، وتكون متوسّطة بينهما، وتكون متأخرة عنهما .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٢٨، و٣٢٩ .

(٢) النحو الوافى ٢/٤ إلى ٩

فإذا تقدمت، لم يكن بد من إعمالها؛ لأنّ المقتضى لإعمالها قائم لم يوجد ما يُوهِي الفعل، ويسوّغ إبطال عمله.

فأما إذا توسطت، أو تأخرت، فإنه يجوز إلغاؤُها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها[١]

تختص الأفعال القلبية المتصرفة بالإلغاء والتعليق، ولا حظ لـ(هَبْ وتَعَلَّمَ) في ذلك لعدم "تصريفهما ، ولا لأفعال التصيير، إذ ليست قلبية[٢].

والإلغاء هو: ترك العمل لغير مانع لفظًا أو محلًا [٣]

وعلى هذا يكون لهذه الأفعال حكمان :

الأول : وجوب الأعمال ، وذلك إذا وقعت فى ابتداء الكلام ، فلا يجوز الإلغاء ، نحو : "ظننت زيدًا أخاك " وهذا عند البصريين ،وذهب الكوفيون ،، والأخفش ، وابن الطراوة إلى جوازالإلغاء، وإن كان الإعمال عندهم أحسن

واستل الكوفيون على صحة قوله بقول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ، حتَّى صارَ مِنْ خُلقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ[٤]

برفع مفعولى " وجدت"[٥] .

قال ابن عصفور " وذلك لا حجة فيه ؛لأن (وجدت) متوسط بين اسم (أَنَّ) وخبرها ، وهى الجملة من قولك : " وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ " ، ولم يُعْنَ

---

(١)شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٩/٤ .

(٢) توضيح المقاصد ٥٥٨/١ .

(٣) الهمع ٢٢٧/٢

(٤) البيت من بحر البسيط من غير نسبة فى شرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢ ،والتذييل ٥٨/٦، وتوضيح المقاصد ٥٦١/١ ،وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٩٤

الشاهد في البيت قوله: إني وجدت ملاك الشيمة الأدب حيث ألغي (وجدت) مع تقدمه على الجزأين ، وقد خرج البيت على أن هناك لام ابتداء مقدرة في المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب ، وعلى ذلك يكون الفعل معلقا لا ملغى وقيل إنه على تقدير ضمير الشأن.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١ ،والتذييل ٥٧/٦ ، والهمع ٢٢٩/٢

بالتوسط إلا أن تجيء وسط كلام لا صدره ، وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى فى إلغائها"[١]

قال أبو حيان مستدركًا على ابن عصفور : "فقول ابن عصفور "لأن (وجدت) متوسطة بين اسم أنَّ وخبرها لا يظهر؛ لأن الخبر في الظاهر هو وجدت، فلو قال : لأنها لم تتصدر أول الكلام لكان أجود ، ويمكن تصحيح كلامه على أن يكون "ملاك الشيمة الأدب" خبرًا كما زعم، لكن يحتاج إلى رابط، فيحتمل أن يكون ضميرًا محذوفًا، أي: ملاك الشيمة مني، أو تكون الألف واللام نابت عن الضمير[٢] .

الثانى جواز الإلغاء والإعمال: وذلك إِذا تَأَخّر الْفِعْل عَن المفعولين نَحْو زيد قَائِم ظَنَنْت أَو توَسط بَينهمَا نَحْو زيد ظَنَنْت قَائِم لضَعْفه حِينَئِذٍ بتقدم الْمَعْمُول عَلَيْهِ كَمَا هُوَ شَأْن الْعَامِل إِذا تَأَخّر وَالْجُمْهُور أَنه على سَبِيل التَّخْيِير لَا اللُّزُوم فلك الإلغاء والإعمال وَذهب الْأَخْفَش إِلَى أَنه على سَبِيل اللُّزُوم وَاخْتَارَهُ ابْن أبي الرّبيع [٣] .

قال ابن أبى الربيع : " فإن بنيت الكلام على الفعل ، لكنك أخرت الفعل على جهة الاتساع أعملت ، ونصبت المبتدأ والخبر ، فقلت : زيدًا ظننت منطلقًا ، والأصل : ظننت زيدًا منطلقًا ، ثم أخرت (ظننت) كما تفعل ذلك فى : زيدًا أعطيت درهمًا وإن بنيت الكلام على الابتداء ، ثم طرأ لك الإخبار عن مسند إخبارك ، فهذا لا يكون إلا ملغى ؛ لأن الابتداء قد عمل فى المبتدإ ، وإذا بنيت المبتدأ لم يكن له بُدٌّ من الخبر ، فيجب على هذا أن تكون (ظننت) ملغاة ، والأحسن فيها حينئذ أن تكون متأخرة ، وتأتى للمبتدإ بخبره ؛ لأن الكلام عليه بُنِىَ ، والإخبار بالظن طرأ بعد ما مضى الكلام على الابتداء "[٤]

---

(١) شرح الجمل ٣١٤/١

(٢) التذييل ٥٨/٦

(٣) البسيط فى شرح الجمل ٤٣٧/١،و٤٣٨ الهمع ٢٢٨/٢

(٤) البسيط فى شرح الجمل ٤٣٧/١، و٤٣٨

يتضح مما سبق أن : الإلغاء مع التأخير أحسن ، وأن الإعمال مع التوسيط أحسن ، ولكن إذا جيء بلام الابتداء تعين الإلغاء في التوسط والتأخير فيقال : لزيدٌ منطلقٌ ظننت ، ولا يجوز أن يقال : لزيدًا منطلقًا ظننت ، ولا لزيدًا ظننت منطلقًا ؛ لأن (ظننت) إذا عملت مؤخرة فإنما عملت بنية التقديم ، لا يجوز أن يقال ظننت لزيدًا منطلقًا ؛ لأن لام الابتداء تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا امتنع الأصل وهو قولك : "ظننت لزيدًا منطلقًا" ، فما جاء ثانيًا بالاتساع أولى بالامتناع [١].

وأما التعليق فهو: عبارة عن إبطال عملها لفظا لا محلا لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها والمراد بماله صدر الكلام – ما النافية –كقولك : " علمت ما زيدٌ قائمٌ " وقال الله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ ﴾[٢] فـ(هؤلاء) : مبتدأ (وينطقون) خبره وليسا مفعولا أولا وثانيا و،(لا النافية) كقولك : علمت لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ ، و (إن النافية) كقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٣] أي ما لبثتم إلا قليلاً ، و (لام الابتداء) نحو: قولك :علمت لزيدٌ قائمٌ قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[٤] ، و (لام القسم) كقول الشاعر:

ولقد عَلِمتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهامُها[٥]

والاستفهام كقولك :" علمت أزيدٌ قائمٌ " ، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزئي الجملة أم كان فضلة فالأول نحو قوله تعالى :﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ

---

(١) البسيط في شرح الجمل ٤٣٩/١

(٢) جزء من الآية رقم(٦٥) من سورة الأنبياء .

(٣) جزء من الآية رقم(٦٥) من سورة الأنبياء .

(٤) جزء من الآية رقم(١٠٢) من سورة البقرة .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو للبيد في ديوانه صـ ٣٠٨ ط/ التراث العربي – الكويت ١٩٦٢م والكتاب ١١٠/٣، والتذييل ٨٢/٦ ، وتمهيد القواعد ١٥٠٩/٣

الشاهد قوله : (ولقد علمت لتأتين) حيث علقت (علمت) عن العمل بلام القسم

عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ [١] ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [٢] فـ(أي منقلب) منصوب بـ(ينقلبون) على المصدرية أي ينقلبون أي انقلاب ، و(يعلم) معلقة عن الجملة بأسرها ؛لما فيها من اسم الاستفهام وهو (أي) [٣].

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقا ؛لأن العامل في نحو قولك : علمت ما زيدٌ قائمٌ عامل في المحل وليس عاملا في اللفظ ، فهو عامل لا عامل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة والمرأة المعلقة هي التي أساء زوجها عشرتها والدليل على أن الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كَقَوْل الشاعر :

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما الْبُكا ولا مُوجِعاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[٤]

فعطف موجعات بِالنّصب على مَحل قَوْله :(مَا البكا) الَّذِي علق عَن الْعَمَل فِيهِ قَوْله أَدْرِي [٥] .

والفرق بين التعليق والألغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أن التعليق: ابطال العمل لفظا لا معنى، والالغاء: إبطال العمل لفظا ومعنى، فالجملة مع التعليق في

---

(١) جزء من الآية رقم(٧١) من سورة طه

(٢) جزء من الآية رقم(٢٢٧) من سورة الشعراء

(٣) شرح القطر فى علم النحو للآلوسى صـ ٣١٣،و٣١٤،و٣١٥ تح/ فؤاد ناصر ط/ مكتبة نور الصباح تركيا – مديات ط٢٠١١م .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لكثير عزة فى ديوانه صـ٩٥ جمع وشرح د. إحسان عباس ط/ دار الثقافة بيروت – لبنان ١٣٩١هـ– ١٩٧١م ،و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ٦٤/٢ تح/الشيخ. محمد محيى الدين عبد الحميد ط/المكتبة العصرية صيدا – بيروت و التصريح ٣٧٤/١.

والشاهد فيه قوله: "ولا موجعات" حيث عطف بالنصب على محل مفعول "أدري"، الذي بمعنى "أعلم"، فهو يقتضي مفعولين، و"ما" الاستفهامية في قوله: "ما البكا" علق "أدري" عن العمل لفظا لا محلا، لأن اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله، لأن رتبته التصدير، ويجوزُ الرفعُ عطفاً على البكا

(٥) شرح القطر فى علم النحو للآلوسى صـ٣١٦ .

تأويل المصدر، مفعولا به للفعل المعلق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلَّق عنها الفعل، نحو: علمت لزيد قائم، وبكرًا فاضلاً، وأما الألغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد علمت قائم : زيد في ظني قائم، فالجملة الملغى عنها، لا محل لها، لأنه لا يقع المفرد موقعها، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل، والفرق الآخر: أن الألغاء أمر اختياري لا ضروري، والتعليق ضروري، وقيل: الجملة الملغي عنها في نحو: زيد قائم ظننت، مبنية على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها[١]

وإنّما عَلّقت هذه الأشياءُ العاملَ؛ لأنّ لها صدرَ الكلام، فلو أُعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها، لخرجت عن أن يكون لها صدرُ الكلام؛ وأمّا حروف الجرّ، فيجوز أن تعمل فيها، نحو قولك: بـ"مَن مررت"، و"إلى أيّهم ذهبت"، وذلك من قبل أنّ الجارّ والمجرور بمنزلة الشيء الواحد[٢]

والتعليق ليس مقصورًا على الأفعال السابق ذكرها ، وإنما يجري في كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن ، وكل فعل يدل على العلم، نحو: تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر،و كل فعل يُطْلَبُ به العلم نحو: فكرت أتقيم أم تسافر، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غدا أم لا، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل ، وكل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت[٣].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/١٥٥،و١٥٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٣١ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٦٠.

(٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/٤٥ ط/ دار التراث – القاهرة .

الفصل الثانى

إبطال العمل فى الحرف

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : إبطال عمل الحرف لحمله على نظيره غير العامل .

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : إبطال عمل "أن" المصدرية لحملها على أختها "ما" المصدرية

المطلب الثانى : إبطال عمل "إن" الشرطية لحملها على أختها "لو" الشرطية

المطلب الثالث : إبطال عمل " لم" النافية الجازمة لحملها على "لا" أو "ما" النافيتين:

المبحث الثانى : إبطال عمل الحرف لتخفيفه وفيه مطلبان :

المطلب الأول : إبطال عمل (إنَّ) إذا خففت :

المطلب الثانى : إبطال عمل (لكنَّ) إذا خففت :

المبحث الثالث : إبطال عمل الحرف لفقده شرطًا من شروط عمله وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : إبطال عمل (ما) المشبهة بـ(ليس) :

المطلب الثانى : إبطال عمل (لا) المشبهة بـ(ليس) :

المطلب الثالث : إبطال عمل (لات) المشبهة بـ(ليس) :

المطلب الرابع : إبطال عمل (إن) المشبهة بـ(ليس) :

المطلب الخامس : إبطال عمل (إذن) الشرطية

المبحث الرابع : إبطال عمل (إنَّ) وأخواتها لكفها بـ(ما) :

الفصل الثانى

إبطال العمل فى الحرف

يعد الحرف فى المرتبة الثانية بعد الفعل[١] ، والحروف العاملة ، منها ماهو عامل فى الاسم ، ومنها ماهو عامل فى الفعل ، فمثال الذى يعمل فى الاسم (من) من حروف الجر ، وكلها تختص بالأسماء ،ومثال الذى يعمل فى الفعل : (لم) من حروف الجزم وتختص بالفعل ، ومنها ماهو مشترك بين الاسم والفعل مثل : (هل) ، فإنها حرف استفهام تدخل على الفعل ، وهو الأكثر نحو: قوله تعالى: ﴿ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾[٢] ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ﴾[٣] ، وأيضًا تدخل على الاسم نحو:" هل زيد عندك ؟"، وكذلك همزة الاستفهام نحو : " أقام زيد ؟" ، " أزيد قام ؟" ، ولا عمل لهما[٤] .

ويمكن تقسيم الحروف العاملة إلى قسمين :

الأول : ما يعمل بالأصالة ، وهى حروف الجر ، وحروف الجزم .

الثانى : ما يعمل بالشبه أو الحمل على الفعل مثل : (إِنَّ) وأخواتها ،و(ما) الحجازية وأخواتها ، والحروف الناصبة للفعل المضارع حملًا على (إِنَّ)[٥] .

وقد حد النحاة الحرف بحدود كثيرة ، من أحسنها : كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط ،وإذا كانت الحروف تدل على معنى فى غيرها ، فبذلك تكون قد أخرجت الفعل ،والاسم ، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره[٦]

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٥٣/١

(٢) الآية رقم (٣٦) من سورة المطففين .

(٣) الآية رقم (١) من سورة الغاشية .

(٤) الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية للعاتكى صـ ٣٧ بتصرف ، تح/ د. هزاع سعد المرشد ط/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت ط١ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

(٥) ضعف العامل النحوى أسبابه وآثاره صـ٩٣ (رسالة دكتوراه) إعداد: وداد أحمد القحطانى المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى –كلية اللغة العربية عام ١٤٢٤هـ – ١٤٢٥هـ

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٤٧ ، والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى صـ ٢٠، و٢١ تح/ د. فخر الدين قباوة ، و أ/ محمد نديم فاضل ط/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

جاء فى شرح المفصل : "معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: "الغلام" فُهم منه المعرفة، ولو قلت: "أل" مفردةً، لم يُفْهم منه معنى فإذا قُرن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنَى دلالته في غيره[١] .

وقد يعرض لبعض هذه الحروف إبطال عملها ؛ وذلك لأسباب منها : إبطال عمل الحرف لحمله على نظير له غير عامل ، وقد يعرض الإبطال على الحرف لأجل تخفيفه ، و لأجل فقده شرطًا من شروط عمله ، ولأجل كفه بـ(ما) الكافة ،وفيما يلى تفصيل لما سبق ذكره :

المبحث الأول

إبطال عمل الحرف لحمله على نظيره غير العامل

مما يُبْطِلُ عملَ الحرفِ حمله على نظيره غير العامل ، ويتحقق هذا فى " أن" المصدرية ،و"إن" الشرطية ، و" لم " النافية .

المطلب الأول

إبطال عمل "أن" المصدرية لحملها على أختها "ما" المصدرية

فأما" أن" المصدرية ، فيبطل عملها بحملها على أختها "ما" المصدرية [٢] ، ومن شواهد إبطال عمل" أن" المصدرية قوله تعالى:﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[٣] فى قراءة من قرأ " يُتِمُّ"[٤] برفع الفعل المضارع بعد " أن" المصدرية [٥] ، ومن شواهد إبطال عمل " أن" المصدرية أيضًا قول الشاعر :

---

(١) ابن يعيش ٤٤٧/٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٥/٤ ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٤٢/٤ تح/ د. رجب عثمان محمد – مراجعة د. رمضان عبد التواب ط/ الخانجى – القاهرة ط١ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، والهمع ٩١/٤.

(٣) جزء من الآية رقم (٢٣٣) من سورة البقرة .

(٤) قراءة مجاهد ،وابن محيصن ، وابن عباس فى شواذ القرآن صـ٢١ ، والدر المصون ٤٦٣/٢ ، ومعجم القرآت القرآنية ٣٢١/١ للدكتور عبداللطيف الخطيب ط/ دار سعد الدين – دمشق ط١ / ١٤٢٢هـ –٢٠٠٢م .

(٥) ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٤٢/٤، والهمع ٩١/٤.

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا [١]

فقد أبطل عمل (أَن) المصدرية حملا على أُخْتِهَا مَا المصدرية فرفع الْفِعْل بعْدهَا فى القِرَاءَة السابقة ، وفى بيت الشعر السابق[٢] .

وهذا مذهب البصريين[٣]، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة[٤]، وشذ وقوعها موقع الناصبة ، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة فى قول الشاعر:

نَرضَى عن اللهِ أَنَّ الناسَ قد عَلِمُوا أَنْ لا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ[٥]

واختار أبو على الفارسى، وتلميذه ابن جنى رأى الكوفيين ، قال ابن جنى: " فسألت أبا علي عن ثبات النون في "تقرآن" بعد (أن) فقال: (أن) مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة "[٦] .

---

(١) البيت من البسيط، بلا نسبة في: الإنصاف٢/٤٦٠ تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/المكتبة العصرية ط١/ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م ، وشرح المفصل٤/٢٢٥، ورصف المباني للمالقى صـ١١٣ تح / أحمد محمد الخراط – ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، والمغني١/٣٨، وشرح أبيات المغني للبغدادى ١/١٣٥تح /عبد العزيز رباح ،وأحمد يوسف دقاق ط/دار المأمون للتراث دمشق – بيروت ط٢/١٤٠٧ –١٩٨٨م،.

الشاهد فيه قوله: "أن تقرآن" حيث لم تعمل "أن"، تشبيهًا لها بـ"ما" المصدريّة .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٣٣٣ تح/د. عبد العال سالم مكرم ط/مؤسسة الرسالة ط١ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م ، والهمع ٤/٩١.

(٣) المغنى ١/٣٨، والهمع ٤/٩١، وشرح أبيات المغنى ١/١٣٥ .

(٤)البحر المحيط٢/٢٢٣ المغنى ١/٣٨، والهمع ٤/٩١، وشرح أبيات المغنى ١/١٣٥ .

(٥) البيت من البسيط وهو لجرير فى ديوانه ١/١٥٧ تح/د. نعمان محمد أمين طه ط/دار المعارف ط٢، و شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٥ ،وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٦،و الهمع٤/٨٩ .

الشاهد قوله: (قد علموا أن لا يدانينا) حيث وقعت «أن» الناصبة موقع «أن» المخففة من الثقيلة وهذا شاذ.

(٦) المنصف لابن جنى ١/٢٧٨ تح/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ط/ وزارة المعارف العمومية ط١ ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م ، وشرح أبيات المغنى ١/١٣٧ .

واختار ابن هشام قول البصريين وزعم أنه هو الصواب ، حيث قال: " وزعم الكوفيون أن (أَنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين إنها (أن) الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية "[١]

وقال فى موضع آخر معقبًا على قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

"الشَّاهِد فِي (أَنْ) الأولى وَلَيْسَت مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة بِدَلِيل (أَنْ) المعطوفة عَلَيْهَا وإعمال (مَا) حملا على (أَنْ) كَمَا رُوِيَ من قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام[٢] " كَمَا تَكُونُوا يُولَّى عَلَيْكُم" ، ....، وَالْمَعْرُوف فِي الرِّوَايَة كَمَا تَكُونُونَ "[٣]

وخلاصة ما سبق أنَّ إبطال عمل "أنْ " المصدرية الناصبة للمضارع شاذ فى القياس، قليل فى الاستعمال[٤]

قال أبو حيانْ :" والذي يظهران أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أَنْ) مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يحفظ (أَنْ) غير ناصبة إلاَّ في هذا الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد ، وما سبيله هذا ، لا تُبني عليه قاعدة "[٥].

وقيل إن رفع المضارع بعد (أَنْ) حملاً على (ما) لغة لبعض العرب[٦]

---

(١) المغنى ٣٨/١ ، وشرح أبيات المغنى ١٣٥/١ .

(٢) الحديث ضعيف برقم (٧٠٠٦) فى شعب الإيمان للبيهقى ٤٩٢/٩ تح/ د. عبد العلي عبد الحميد حامد ط/ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع – الرياض ط١/ ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م ، واللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة صـ ٢١٥ للزركشي تح/ محمد بن لطفي الصباغ ط/المكتب الإسلامي .

(٣) المغنى ٨٠٥/٢

(٤) المنصف ٢٧٨/١،و٢٧٩

(٥) البحر المحيط٢٢٣/٢

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٢٦/٣

المطلب الثانى

إبطال عمل "إن" الشرطية لحملها على أختها "لو" الشرطية

ومما يجرى عليه إبطال العمل من الحروف (إنْ) الشرطية ؛ وذلك لحملها على (لو) في رفع الفعل بعدها، فمن شواهد رفع الفعل بعد (إنْ) الشرطية حملًا على (لو) قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾"[١] بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ)[٢]

قال ابن مالك :" ونظير حمل "متى" على "إذا" وحمل "إذا" على "متى" حملُهم "إنْ" على "لو" في رفع الفعل بعدها"[٣] .

ومن شواهد إبطال عمل (إنْ) الشرطية ما جاء فى الحديث الشريف " أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"[٤]

حيث حمل (إنْ) الشرطية على نظيرتها (لو) ؛لأنها تدل على الشرط كما تدل عليه (إنْ) ،ولكن (لو) لا تعمل فى المضارع فكذلك ما حمل عليها لا يعمل ، فأهملت (إنْ) كما أهملت (لو)[٥] .

---

(١) جزء من الآية رقم (٢٦) من سورة مريم ،وهى قراءة أبى جعفر ،وشيبة ،وطلحة ينظر المحتسب لابن جنى ٤٢/٢ تح/ على النجدى ناصف ،ود.عبدالفتاح شلبى ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ،والدر المصون ٥٩١/٧ ،ومعجم القرآت ٣٥٨/٥،و٣٥٩

(٢) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك صـ٧٢ تح/د. طَه مُحسِن ط/ مكتبة ابن تيمية ط١ ١٤٠٥ هـ .

(٣) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح صـ٧٢،والدر المصون ٥٩١/٧ .

(٤) الحديث صحيح برقم (٩) فى صحيح مسلم٣٩/١ (باب الإيمان) تح/ محمد فؤاد عبد الباقي ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت

(٥) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح صـ٧٢.

وقد ذكر بعض النحاة [١] أنَّ ثبوت نون الرفع فى الجزم لغة، وعليها خرَّج قراءة مَن قرأ: (فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ أَحَدًا) بياء ساكنة بعدها نون الرفع [٢] .

وقد تحصل مما سبق أنَّ إهمال (إنْ) وعدم الجزم بها قليل فى الاستعمال، ناءٍ عن القياس، ويُرجح أن يكون ذلك لغة لقوم كماهو عند بعض النحاة .

---

(١) كابن جنى فى المحتسب ٤٢/٢ حيث يقول: " ولستُ أقول إنها لحن لثبات علم الرفع وهو النون فى حال الجزم، لكن تلك لغة: أن تثبت هذه النون فى الجزم" ،وابن مالك فى شرح التسهيل ٢٨/١

(٢) المحتسب ٤٢/٢

المطلب الثالث

إبطال عمل " لم" النافية الجازمة لحملها على "لا" أو "ما" النافيتين

"لم" من خواص الفعل المضارع ، فتدخل عليه فتصرف معناه إلى المضي[١]

فهى حرف جزم ؛لأنها تجزم الفعل المضارع ، وحرف نفى ؛لأنها تنفى الحكم المثبت سابقًا للفعل الذى تدخل عليه ، وحرف قلب ؛لأنها تقلب المضارع من الحاضر إلى الماضى ، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليها فتفيد التقرير كما فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[٢] ، كما تفيد أحيانًا التوبيخ نحو :" ألم أقل لك انتبه " ، ويجوز أن يدخل حرف عطف كالفاء أو الواو بين همزة الاستفهام ،و"لم" كما فى قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[٣] ، وقوله تعالى:﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ﴾[٤] ، وتختص "لم" بمصاحبة الشرط ، فيقال "لولم" ،و"إن لم " ولا يصح حذف "لم" وإبقاء الفعل بعدها مجزومًا ، كما لا يصح حذف الشرط وإبقاؤها ؛لالتزمهما ، وارتباطهما باختصاصهما ببعضهما فصارا كشيء واحد[٥] .

وقد يبطل عمل "لم" الجازمة النافية للفعل المضارع ؛ لحملها على أختيها "لا" النافية أو "ما" النافية ، فمن شواهد إبطال عمل "لم" الجازمة حملًا على "لا" النافية قول الشاعر :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُلَيفاءِ لم يُوفُون بالجارِ[٦]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٥ ،و الجنى الدانى صـ٢٦٧

(٢) الآية رقم (١) من سورة الشرح .

(٣) جزء من الآية رقم (١٠٩) من سورة يوسف .

(٤) جزء من الآية رقم (٢٦٠) من سورة البقرة .

(٥) معجم حروف المعانى فى القرآن الكريم لمحمد حسن الشريف ٩٣١/٢ ط/مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٧هـ -١٩٩٦م .

(٦) البيت من بحر البسيط بلا نسبة فى : المحتسب ٢/ ٤٢ ،و شرح المفصل لابن يعيش ٢١٣/٤، والجنى الدانى ص ٢٦٦، وشرح شواهد المغني صـ ٦٧٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣١٣ =

حيث لم تعمل "لم" فى المضارع "يوفون" وكان من حقها أن تعمل فيه لاختصاصها به ، فقد جاء الفعل بعدها مرفوعا بثبوت النون وقد اختلف النحاة فى توجيه هذا البيت ، حيث يرى ابن جنى أن هذا البيت شاذ ،وإنما جاز ذلك على تشبيه (لم) بـ (لا) [١] ، وتبعه فى هذا ابن يعيش[٢]

بينما ذهب ابن مالك إلى أن رفع الفعل بعد (لم) لغة لبعض القوم ولم يعين من هم أصحاب هذه اللغة ، فقال " فرفع الفعل بعد (لم) ، وهي لغة القوم " [٣]

ونقل عنه المرادى قوله هذا ، وذكر أيضًا أن بعض النحويين عدَّ هذا من قبيل الضرورة فقال: " وصرح ابن مالك، في أول شرح التسهيل، بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم من العرب ، وذكر بعض النحويين[٤] أن ذلك ضرورة "[٥]

ونقل الفيروز آبادى أن هذه اللغةَ لغةٌ صحيحة لبعض العرب فقال : " وقيل: بل لغة صحيحة لبعض العرب " [٦]

= وخزانة الأدب للبغدادى ١/ ٢٠٥،و ٩/ ٣، و ١١/ ٤٣١ تح/ عبد السلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة ط٤ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

الشاهد فيه قوله: "لم يوفون" حيث جاءت "لم" نافية غير جازمة، وقيل: ضرورة شعرية

معنى البيت : نعم بِضَم النُّون وَهُوَ اسْم امْرَأَة ،وأسرة الرجل بِضَم الْهمزَة: رهطه. والصليفاء: مصغر صلفاء وَهِي الأَرْض الصلبة وَالْمَكَان أصلف. وَيُقَال: صلفاء بِوَزْن حرباء وَقَالَ الْأَصْمَعِي: الأصلف والصلفاء: مَا اشْتَدَّ من الأَرْض وَغلظ وصلب وَالْجمع الأصالف والصلافي . الخزانة ٩/ ٤

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٢/ ٤٤٨ تح/ د.حسن هنداوي ط/ دار القلم – دمشق ط١ ١٩٨٥ م

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢١٤

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢٨

(٤) كابن عصفور فى ضرائر الشعر ص ٣١٠، و٣١١ تح/ السيد إبراهيم محمد ط/ دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ١٩٨٠ م ،ونقل عنه البغدادى فى خزانته ٩/ ٣ حيث قال: " وَكَذَلِكَ قَالَ ابْن عُصْفُور: إن رفع الْمُضَارع بعد لم ضَرُورَة "

(٥) الجنى الدانى صـ ٢٦٦

(٦) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٤/ ٤٤٢ تح/ محمد علي النجار ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .

وأيضا يبطل عمل (لم) الجازمة ؛ لحملها على أختها (ما) النافية ؛ لاشتراكهما فى معنى النفى ؛ لذا رُفِعَ الفعل المضارع بعد (لم) [١]

قال أبو حيان : " وقد تلغى (لم) في الشعر فلا تجزم حملاً على (ما) [٢]

ومن شواهد إبطال عمل (لم) ، ورفع الفعل المضارع بعدها حملا على (ما) النافية قول الشاعر :

وَأَمْسَوْا بَهالِيلَ لَو أَقْسمُوا على الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعُ[٣]

برفع (تَطْلُعُ) بعد (لم) ؛ وذلك لأنه حمل (لم) على (ما) النافية ، فرفع الفعل المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما) النافية [٤]

ونستخلص مما سبق أن إبطال عمل (لم) بحملها على (لا) أو على (ما) بابه الضرورة الشعرية[٥] .

وإن كان حمل (لم) على (ما) أحسن وأولى من حملها على (لا) قال الأشمونى " وأنها قد تُلْغَى فلا يُجْزَمُ بها حملا على (لا) ،.... ، وحملا على (ما) ، وحملها على (ما) أحسن ؛لأن (ما) تنفى الماضى كثيرا بخلاف (لا) [٦]

وقد أشار ابن جنى إلى قيام بعض حروف النفى مقام بعض فقال "فقد يشبّه حروفُ النفي بعضُها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه "[٧]

---

(١) ارتشاف الضرب ١٨٦١/٤ ، والخزانة ٣/٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٨٦١/٤

(٣) البيت من بحر المتقارب، وهو بلا نسبة فى الارتشاف ٢٤٥٥/٥، و الضرائر صـ ٣١٠ ، والخزانة ٣/٩ ، والشاهد فى البيت قوله :" لَمْ تَطْلُعُ "حيث حمل (لم) على (ما) النافية ، فرفع الفعل المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما) النافية

(٤) ضرائر الشعر صـ ٣١٠ ، و الخزانة ٣/٩ .

(٥) الجنى الدانى صـ ٢٦٦

(٦) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٥٧٦/٣ تـح/ محمـد محيـى الـدين عبـد الحميـد ط/ دار الكتـاب العربـى بيـروت – لبنـان ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م .

(٧) الخصائص ٣٨٨/١

المبحث الثانى

إبطال عمل الحرف لتخفيفه

المطلب الأول

إبطال عمل (إنَّ) إذا خففت

(إنَّ) وأخواتها من الحروف العاملة بالمشابهة أى مشابهتها للفعل ، ووجه شبهها بالفعل يكون من وجهين : أحدهما من جهة اللفظ ، والآخر من جهة المعنى ،فأما الشبه من جهة اللفظ ، فلبناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضى ، وأما الشبه من جهة المعنى ،فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها ، كماأن الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها ، وتدخل هذه الحروف على المبتدإ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وشُبِّهَتْ فى نصب المبتدإ ورفع الخبر بفعل قُدِّمَ مفعوله على فاعله ، والذى ترفعه هذه الحروف من أخبارها ما كان منها هو الاسم ، كقولك : إن زيدًا أخوك وإنما اختير أن يكون الاسم منصوبًا ؛ لأنه لو جُعِلَ مرفوعًا ثم أضمر المتكلم والمخاطب لتغيرت بنيته كما تتغير (كان) إذا قلت كنتُ وكنتَ ، فكان يلزم فيها أن يقال : إنَّنْتُ قائمًا ، و إنَّنْتَ منطلقًا ، وهذه حروف ليس لها تصرف الأفعال ، فلم تحتمل التغيير ؛ لهذه العلة لم يجز تقديم الخبر ؛ لأنه لو قُدِّمَ ثم اتصلت به كتابة المتكلم والمخاطب للزمه التغيير ، ومع هذا أنه يضعف تغيير ما تعمل فيه الحروف عن مواضعها المرتب فيها [١]

بينما يرى الكوفيون أن الخبر مرفوع بما كان مرتفعًا به فى الابتداء[٢]

---

(١) شرح الكتاب للسيرافى ٢/٤٦٣ ، والتخمير للخوارزمى ١/٢٨١،و٢٨٢ تح/د. عبد الرحمن سليمان العيثمين ط/ دار الغرب الإسلامى ط١ ١٩٩٠م ، و قواعد المطارحة صـ٧٩ .

(٢) تنظر هذه المسألة فى شرح الكتاب للسيرافى ٢/٤٦٣ ،والإنصاف ١/١٧٦ والتخمير ١/٢٨١،و٢٨٢ ، وقد غلط السيرافى مذهب الكوفيين فقال :" وهذا غلط منهم ومناقضة ، فأما الغلط ، فلأن خبر المبتدإ كان يرفع بالتعرى عن العوامل اللفظية ، وقد دخلت(إنَّ) فزال ذلك التعرى ،وأما المناقضة فإنهم يقولون : زيد قائم كل واحد منهما يرفع الآخوإذا دخلت (إنَّ) بطلت المرافعة فكيف يبقى الخبر على حاله " شرح الكتاب ٢/٤٦٣، والمقام لا يسمح بتفصيل هذه المسألة؛ لذا اكتفى البحث بمجرد الإشارة فقط .

وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معًا بـ(إنَّ) [١]

ومن أحكام (إنَّ) أنها تخفف فَيبْطل اختصاصها بِالْجُمْلَةِ الابتدائية ويغلب إهمالها وَقد تعْمل على قلَّة وحالها إِذا أعملت كحالها وهى مُشَدّدَة إِلَّا أَنَّهَا لَا تعْمل فِي الضَّمِير إِلَّا فِي ضَرُورَة بِخِلَاف الْمُشَدّدَة تَقول إِنَّك قَائِم بِالتَّشْدِيدِ وَلَا يجوز إِنَّك قَائِم بِالتَّخْفِيفِ وَأما فِي دُخُول اللَّام وَغير ذَلِك من الْأَحْكَام فهى كالمشددة سَوَاء وَإِذا أهملت لَزِمت اللَّام فِي ثَانِي الجزأين بعْدهَا فرقا بَينهَا وَبَين إِن النافية لالتباسها حِينَئِذٍ بهَا نَحْو إِن زيد لقائم وَمن ثمَّ لَا تلْزم مَعَ الإعمال لعدم الإلباس [٢]

قال سيبويه :" واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفى بها ومثل ذلك: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٣] إنما هي لَعَلَيْهَا حافظٌ وقال تعالى: " ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [٤] إنما هي: لجميعٌ، وما لغوٌ وقال تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [٥] ،﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [٦] وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرًا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [٧] يخففون وينصبون،....، وذلك لأن

---

(١) الهمع ١٨١/٢

(٢) الجنى الدانى صـ٣٩٣

(٣) الآية رقم (٤) من سورة الطارق

(٤) الآية رقم (٣٢) من سورة يس

(٥) الآية رقم (١٠٢) من سورة الأعراف

(٦) الآية رقم (١٨٦) من سورة الشعراء

(٧) الآية رقم (١١١) من سورة هود ،وقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر "وإن كلاً " بتخفيف "إن" وإعمالها ، وتنظر هذه القراءة فى : الكشف عن وجوه القرآت السبع وعللها وحججها للقيسى ٥٣٦/١ تح/ د. محيى الدين رمضان ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م ،والبحر المحيط ٢٦٦/٥ ،والنشر فى القرآت العشر لابن الجزرى ٢٩١/٢ عناية وتصحيح على محمد الضباع ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،ومعجم القرآت ١٤٧/٤ .

الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل حين حُذف وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما[١].

ويتضح من كلام سيبويه السابق أن في عمل (إنَّ) إذا خففت مذهبين أحدهما : أن يبطل عملها ويليها الاسم والفعل جميعًا ، وتلزمه اللام فرقًا بين (إنْ) إذا كانت للجحد بمعنى (ما) ، وبين (إنْ) إذا كانت للإيجاب ، نحو قولك في الإيجاب : " إنْ زيدٌ لذاهبٌ " ،و" إنْ عمروٌ لخيرٌ منك " ومنه قوله تعالى :﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٢] ،إنما هي "لعليها" ،وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٣] إنما هي " لجميع" ، و(ما) لغو في الآيتين ، ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[٥] ،والمذهب الآخر في " إنْ" إذا خففت أن لايبطل عملها ، وتكون بمنزلة فعل سقط بعض حروفه ، وبقي عمله مثل قولك : "لم يك زيدٌ منطلقًا " ، و" لم أَنَلْ زيدًا" ومنه قراءة أهل المدينة ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[٦] ، وفي هذه الحالة لايلزم دخول اللام ؛ لأنها كالمشددة ، ولزوال اللبس بينها وبين (إنْ) التي بمعنى (ما) ، ولم يلها الفعل ، ويجوز أن تقول : "إنْ زيدًا منطلقٌ " ، و" إنْ كلاً قائمٌ " [٧] .

والأكثر في (إنَّ) إذا خففت أن يبطل عملها[٨]

---

(١) الكتاب ١٣٩/٢،و١٤٠ .

(٢) الآية رقم (٤) من سورة الطارق

(٣) الآية رقم (٣٢) من سورة يس

(٤) الآية رقم (١٠٢) من سورة الأعراف

(٥) الآية رقم (١٨٦) من سورة الشعراء

(٦) الآية رقم (١١١) من سورة هود ،وتقدم تخريج القراءة

(٧) شرح الكتاب للسيرافي٤٦٨/٢،و٤٦٩ بتصرف .

(٨) شرح الكتاب للسيرافي٤٦٩/٢ ،والأزهية في علم الحروف للهروى صـ٤٦ تح/ عبد المعين الملوحي ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

واختار المبرد إبطال عمل (إنَّ) إذا خففت فقال فى ذلك : " وَقَالَ الله عزَّ وجلَّ :﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، فإن نصبتَ بهَا لم تَحْتَج إِلى اللَّام نَحْو : إِنْ زيدا منطلق؛ لأَنَّ النصب قد أَبان وَجَاز النصب بهَا إِذا كَانَت مخفَّفة من الثَّقِيلَة وَكَانَت الثَّقِيلَة إِنَّما نصبتْ لشبهها بِالْفِعْلِ فلمَّا حُذف مِنْهَا صَار كفِعْل مَحْذُوف فعَمَلُ الْفِعْل واحدٌ وإِن حُذِف مِنْهُ كَقَوْلِك لم يَكُ زيد مُنْطَلقًا وكقولك عِ كلَاما ، وأَمّا الَّذين رفعوا بهَا فَقَالُوا إِنّما أَشبهت الفِعْل فِي اللَّفْظ لَا فِي الْمَعْنى فلمّا نقصت عَن ذَاك اللَّفْظ الَّذِي بِهِ أَشبهت الْفِعْل رَجَعَ الْكَلَام إِلى أَصله ؛ لأَنَّ مَوضِع(إِنَّ) الابتداءُ أَلا ترى أَنَّ قَوْلك : إِنَّ زيدا لمنطلق إِنَّما هُوَ زيد منطلق فِي الْمَعْنى ولمّا بَطل عَملهَا عَاد الْكَلَام إِلى الِابْتِدَاء فبالابتداء رفعته لَا بِإِنَّ وَمَا بعده خَبره وَهَذَا القَوْل الثَّانِي هُوَ الْمُخْتَار" [١]

كما وصف الرفع بعد (إن) إذا خففت بأنه الأقيس فقال : " والأقيس الرّفْع فِيمَا بعْدهَا ؛لِأَنّ (إِنَّ) إِنَّمَا أشبهت الْفِعْل بِاللَّفْظِ لَا بِالْمَعْنَى فَإِذا نقص اللَّفْظ ذهب الشّبَه "[٢]

بينما(أَنَّ) إذا خففت فلا بد لها من العمل؛ لشدة تقاضيها لما بعدها ، وهو تقاضى العامل المعمول ، والصلة الموصول [٣]

لأن ما بعد المفتوحة صلةٌ لها، فلمّا قوي مع الفتح اتّصالُ "أنّ" بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه، ولمّا ضعُف اتّصال المكسورة بما بعدها؛ جاز إذا خُفِّفت أن تُفارِق العملَ، وتخلُص حرفَ ابتداء[٤]

ويترتب على ذلك أربعة أمور هى :

---

(١) المقتضب ١/٥٠

(٢) المقتضب ٢/٣٦٤

(٣) الغرة فى شرح اللمع لابن الدهان ١/٩٨ تح/ د. فريد عبد العزيز الزامل السُّليم ط/ دار التدمرية – الرياض ط١ ١٤٣٢هـ –٢٠١١م .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٤٩.

الأول: بقاء عملها

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية

الرابع: وجود فاصل – في الأغلب – بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء[١].

فمثال الجملة الاسمية : "علمت أنْ حاتمٌ أشهرُ كرماءِ العرب " ، فـ(أن) مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف أي:" أَنّه " وحاتم: مبتدأ، وأشهر: خبر والجملة خبر (أن) المخففة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٢] ، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: "أَنّه"·أي: الحال والشأن، وجملة (الحمد لله) خبرها[٣].

ولم تحتج إلى فاصل ؛ لأنها جاءت على مقتضى القياس فيها[٤]

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى – في الغالب – بفاصل بينها وبين خبرها – كما تقدم – وهذا الفاصل للتفرقة بين (أن) المخففة و(أن) المصدرية [٥] .

والفاصل واحد من أربعة أشياء:

الأول: (قد) كقوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[٦].

---

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٦/١،و٢٦٧ لعبدالله صالح الفوزان ط/ دار المسلم للنشر والتوزيع .

(٢)جزء من الآية رقم (١٠) من سورة يونس .

(٣) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٧/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥٥٠/٤.

(٥) الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين ٩٩/٢ تح/ د. رياض بن حسن الخوام ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م ،و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٧/١.

(٦) جزء من الآية رقم (١١٣) من سورة المائدة

الثاني: حرف التنفيس وهو السين أو سوف فمثال السين قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [١] ، ومثال سوف قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا[٢]

الثالث: النفي كقوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[٣]، وقوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ} وقوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾[٤]

الرابع: لو وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى:﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾[٥] وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [٦]،[٧] .

وتسمى هذه الحروف الواقعة بعد (أنْ) المخففة حروف التعويض؛ لأنها كالعوض من أحد نوني (أنَّ) [٨]

وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ؛ لأن (أنْ) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف: ووقوع الفعل بعدها؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم[٩]

---

(١) جزء من الآية رقم (٢٠) من سورة المزمل

(٢) البيت من بحر الكامل بلا نسبة فى المغنى ٤٥٨/٢ ،وشرح ابن عقيل ٣٨٧/١ ،وشرح الأشمونى ١٤٧/١ ،والهمع ٥٥/٤ ،وشرح شواهد المغنى صـ ٨٢٨ .

الشاهد فيه: قوله : " أن سوف يأتي " حيث أتى بخبر(أَنَّ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين" أن " وخبرها بحرف التنفيس، وهو " سوف " .

(٣) جزء من الآية رقم (٨٩) من سورة طه .

(٤)الآية رقم (٧) من سورة البلد .

(٥) جزء من الآية رقم (١٦) من سورة الجن

(٦) جزء من الآية رقم (١٠٠) من سورة الأعراف .

(٧) شرح ابن عقيل ٣٨٧/١،و٣٨٨ .

(٨) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية للصنعانى صـ١٧٨٠ (رسالة دكتوراه) إعداد/ محمد عبد الستار على أبو زيد – جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .

(٩) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٠٥/١ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤٥/٤

لا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة الشعر أوقليل من الكلام ينبغي ألا يقاس عليه[١] ، ومن ذلك قول الشاعر :

عَلِمُوا أن يُؤَمَّلُونَ فجادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بأعظم سُؤْلِ[٢]

أما لو كان الفعل غير متصرف كـ(ليس) ،و(عسى) أو مرادا به الدعاء لم يحتج إلى فصل، نحو:﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[٣] ، و ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[٤] ،و﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾[٥] في قراءة بعضهم[٦].

ذهب الكوفيون في (أن) المخففة أنها لا تعمل، لافي ظاهر ولا مضمر. وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظاً، وتقديراً، فلا يكون لها عمل [٧].

وذكر السيوطى ثلاثة مذاهب فى(أن) إذا خففت ، هى كالآتى :

---

(١) التذييل ١٦٤/٥،و١٦٥

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو بلا نسبة فى : شرح التسهيل٢/ ٤٤،وشرح الكافية الشافية ٥٠٠/١ ،و١٥٢٥/٣ ،و التذييل ١٦٥/٥ ، وتخليص الشواهد صـ ٣٨٣

الشاهد فى البيت قوله: (أنْ يؤملون) حيث لم يأت بفاصل بين (أنْ) والخبر الذى هو جملة (يؤملون) مع أنها فعلية فعلها متصرف غير دعاء .

(٣) جزء من الآية رقم (١٨٥) من سورة الأعراف .

(٤) الآية رقم (٣٩) من سورة النجم .

(٥) جزء من الآية رقم (٩) من سورة النور ،وقرأ نافع(أن) خفيفة من الثقيلة ،و(غضب) بكسر الضاد وفتح الباء فعل ماض ، و الله فاعل، والمعنى : أنه غضب الله عليها، ينظر: حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة صـ ٤٩٦ تح/ سعيد الأفغاني ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢، ١٤٠٢ – ١٩٨٢ ،والكشف عن وجوه القرآت ١٣٤/٢،والبحر المحيط ٣٩٩/٦ .

(٦) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٥٦/١ لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ط/ أضواء السلف – الرياض ط١ ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

(٧) الارتشاف ١٢٧٥/٣ ، والجنى الدانى صـ ٢١٩

أَحدهَا : أَنَّهَا لَا تعْمل شَيْئا لَا فِي ظَاهر وَلَا فِي مُضْمر وَتَكون حرفا مصدريا مهملا كَسَائِر الْحُرُوف المصدرية وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهِ والكوفيون

الثَّانِي: أَنَّهَا تعْمل فِي الْمُضمر وَفِي الظَّاهِر نَحْو علمت أَن زيدا قَائِم وقرى "أَن غضب الله عَلَيْهَا" ، وَعَلِيهِ طَائِفَة من المغاربة

الثَّالِث : أَنَّهَا تعْمل جَوَازًا فِي مُضْمر لَا ظَاهر وَعَلِيهِ الْجُمْهُور[١]

ويتضح مما سبق أن (إنَّ) إذا خففت جاز فيها الوجهان الإعمال والإبطال ، والأكثر إبطال عملها ، لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال المالقى : " وعدم عملها هو الكثير ، والأصل ؛لعدم الاختصاص،..... ؛لأنه لايعمل إلا ما يختص كحروف الجر ،وحروف الجزم " ، وقال أيضًا : " ويجوز فيها الإلغاء ، والإعمال ،.....، والقياس فيها ألا تعمل ؛إذ لااختصاص لها ،..... ، إذ يجوز دخولها على المبتدإ والخبر وعلى نواسخه من الأفعال "[٢]

بينما(أَنَّ) إذا خففت فلا بد لها من العمل؛ لشدة تقاضيها لما بعدها ، وهو تقاضى العامل المعمول ، والصلة الموصول ، جاء فى شرح المفصل :" اتّصال المفتوحة بما بعدها اتّصالان : أحدهما اتّصال العامل بالمعمول، والآخر: اتّصال الصلة بالموصول. ألا ترى أن ما بعد المفتوحة صلةٌ لها، فلمّا قوي مع الفتح اتّصالُ "أنّ" بما بعدها؛ لم يكن بدّ من اسم مقدر محذوف تعمل فيه[٣].

ونظير (أنَّ) فى الإهمال (كأنَّ) إذا خففت ، فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين وأجازه البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدرًا فيها[٤].

ونقل أبو حيان عن سيبويه أنه أجاز إعمال (كأنَّ) فى المظهر ، فقال : "وأجاز بعضهم عملها في المظهر، وهو ظاهر كلام سيبويه "[٥]

---

(١) الهمع ١٨٤/٢ .

(٢) رصف المبانى صـ ١٠٨

(٣) ابن يعيش ٥٤٩/٤

(٤) الارتشاف ١٢٧٨/٣

(٥) الكتاب١٣٤/٢، و١٣٥ ،و الارتشاف ١٢٧٨/٣ والحق أن مذهب سيبويه فى إعمال(كأنَّ) إذا خففت فِي الِاسْم الظَّاهِر خَاص بِالضَّرُورَةِ . ينظر الكتاب ١٣٤/٢،و١٣٥ ،والخزانة ٣٩٢/١٠

واستشهد القائلون بإبطال عمل (كأنَّ) إذا خففت بقول الشاعر :

وصَدْرٍ مُشْرِقِ اللّوْنِ كَأَنْ ثَدْياهُ حُقّان[١]

فإذا خففت "كأن"، فالحقُّ أنها مُهمَلةٌ، لا عمل لها وهو قول الكوفيين، وهو قولٌ لا تكلفَ فيه[٢].

ونقل البغدادى عن التبريزى قوله " تخفف كَأَن فتلغى على الْأَفْصَح وَجَاء إعمالها على غير الْأَفْصَح ، أما إلغاؤها فلفوات مشابهتها بالماضي؛ لزوَال فتحهَا بِالتخفيف"[٣].

---

(١) البيت من بحر الهزج بلا نسبة فى الكتاب ١٣٥/٢ ،وأصول النحو ٢٤٦/١ ،وشرح الكتاب للسيرافى ٤٦٦/٢،و شرح المفصل لابن يعيش ٥٦٥/٤ ،والخزانة ٣٩٢/١٠، والشاهد فيه قوله: "كأن ثدياه حقّان" حيث خُفّفَتْ "كأن"، فبطل عملها. ويروى: "كأن ثدييه حقان" على الإعمال .

(٢) جامع الدروس العربية ٣٢٧/٢ للغلاييني ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ط٢٨ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

(٣) الخزانة ٣٩٢/١٠

المطلب الثانى

إبطال عمل (لكنَّ) إذا خففت

إذا خففت "لكنَّ" وجب إهمالها، وزال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الاسمية والفعلية، وعلى غيرهما، ويبقى لها معناها بعد التخفيف، وهو: الاستدراك، نحو: الكتاب صغير لكنْ نفعه عظيم[١].

وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خفف من (إنّ) ، و(أنّ)، و(كأنّ) ، فأجازا أن يقال : "قام زيدٌ لكنْ عمرًا لم يقمْ "[٢]

وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس ؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية[٣].

ويرى المالقى أن إعمال (لكن) المخففة شاذ ، قال " فإن كان ذلك ، فلا يقاس عليه ؛ لشذوذه سماعًا ، ومَنْعِهِ بقلَّةِ القياس "[٤]

ومن شواهد (لكن) المخففة وإبطال عملها قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[٥] ، وذلك فى قراءة من قرأ " لكنِ اللهُ قتلهم " ، و" لكنِ اللهُ رمى" بتخفيف (لكن) ورفع الاسم بعدها [٦]

قال المالقى أيضًا موضحًا هذه القراءة : " أن من شدَّدَ (لكنَّ) من القراء أعملها فنصب ما بعدها ، ومن خففها رفع ما بعدها ، وليس من القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب " [٧]

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٣٠٨ تح/ محمد محيى الدين ط/دار الطلائع – القاهرة و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٧٢/١

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢، والتذييل والتكميل ١٤٦/٥،ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ٣٠٦/١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام صـ٣٠٨ .

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٣٠٨

(٤) رصف المبانى صـ ٢٧٧ .

(٥) جزء من الآية رقم (١٧) من سورة الأنفال .

(٦) قراءة ابن عامر ، وحمزة ، والكسائى ، وخلف ، ينظر النشر فى القرآت العشر ٢١٩/٢ ،و معجم القرآت ٢٧٤/٣،و٢٧٥ .

(٧) رصف المبانى صـ ٢٧٧ .

والسر فى إبطال عمل (لكنْ) بالتخفيف هو عدم اختصاصها بالجملة الاسمية أو الجملة الفعلية فيجوز أن تدخل على الجُملة الاسمية فتقول : "ما قام زيدٌ لكن عمروٌ لم يقم " وتدخل على الجملة الفعلية فتقول : " وما يقوم زيدٌ لكنْ يقوم عمروٌ " ؛ لذلك أُبْطِلَ عملها فلم تعمل شيئًا .

المبحث الثالث

إبطال عمل الحرف لفقده شرطًا من شروط عمله

الأحرف المشبهات بـ(ليس) هي: (ما ــ لا ــ لات ــ إن) ،و إنما شبهت هذه بـ(ليس) في العمل لمشابهتها إياها في المعنى، وإنما أفردت عن(باب كان) ؛ لأنها حروف وتلك أفعال[١]

المطلب الأول

إبطال عمل (ما) المشبهة بـ(ليس)

للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز وهو إلحاقها في العمل بليس وعلى مذهبهم نزل قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٣]

الآخر: ألا يكون لها عمل ،وهو مذهب بنى تميم، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة فلا تستحق عملا كما لا تستحقه (هل) وغيرها من الحروف التي ليست مختصة[٤]

قال سيبويه : " (هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله)، وذلك الحرفُ (ما) تقول : "ما عبدُ الله أخاك " و" ما زيدٌ منطلقًا" ، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى " أما" و"هل" أي لا يعملونها في شئ ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس (ما) كـ(ليس) ، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بـ(لَيْسَ) إذ كان معناها كمعناها"[٥] .

---

(١) شرح الأشمونى ١٢١/١

(٢) جزء من الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٣) جزء من الآية (٢) من سورة المجادلة .

(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٢١٣/١،و٢١٤ تح/ عدنان عبد الرحمن الدورى ط/١٣٩٧هـ – ١٩٩٧م ،و تمهيد القواعد لناظر الجيش ١١٩١/٣ .

(٥) الكتاب ٥٧/١ .

ومذهب الكوفيين أن (ما) لا تعمل شيئا ، وأن المرفوع بعدها مبتدأ وأن المنصوب إنما انتصب بإسقاط الخافض ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا منها ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو ما قائم زيد أو دخل حرف الاستثناء [١]

وقال الكسائي: هي لغة أهل تهامة[٢].

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخبر بعدها بالباء كثيرا، ويدعون الباء فيرفعونه[٣]

واختاره الفراء ووصفه بأنه الأقوى في العربية فقال : " وأمّا أهلُ نَجدٍ فيتكلمونَ بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين فِي العربية"[٤]

وضعف ابن مالك ما ذهب إليه الفراء ، فقال :" وضَعْفُ هذا الرأي بيِّن؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف، لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد"[٥]

ولما كانت (ما) أضعف من (ليس) لم يجرها أهل الحجاز مجرى (ليس) فى كل الأحيان ،وإنما وضعوا شروطًا لإعمالها عمل (ليس) [٦] فإذا سقط شرط من هذه الشروط بطل عمل (ما) ؛ وذلك لأن (ليس) فعل ،و(ما) حرف ،والفعل يعمل فى كل الأحوال فتقول : " ليس زيدٌ قائمًا" ،و" ليس قائمًا زيدٌ " ،و"ليس زيدٌ إلا قائمًا "، فلا يمنع عمله التقديم ،والتأخير ، والاستثناء بخلاف (ما) [٦].

---

(١) الإنصاف ١٦٥/١،و منهج السالك لأبى حيان ٢١٨/١،و٢٢٠ والارتشاف ١١٩٧/٣

(٢) التذييل والتكميل ٢٥٥/٤ ،والارتشاف ١١٩٧/٣

(٣) معانى القرآن ٤٢/٢ تح/أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة الأولى ،والتذييل والتكميل ٢٥٥/٤ والارتشاف ١١٩٧/٣

(٤) معانى القرآن ٤٢/٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣٦٩/١ .

(٦) شرح الكتاب للسيرافى ٣٢٣/١ ،وشرح الأشمونى ١٢١/١ بتصرف

لذلك لا تعمل (ما) عمل (ليس) إلا بشروط هى :

الشرط الأول : ألا تقترن بـ(إن) الزائدة الكافة ،فإن اقترنت بها (إن) بطل عملها[١] ،وذكر ابن مالك أنه يبطل العمل بلا خلاف، فتقول: "ما إن زيد قائم"[٢]

ومنه قول الشاعر :

بَني غُدانَةَ ما إنْ أَنتُم ذَهَبٌ ولا صَريفٌ ولكنْ أَنتمُ الخَزَفُ[٣]

ورد عليه أبو حيان بقوله : " وليس كما ذكر؛ بل وجوب الرفع مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز النصب "[٤]

ووافق ابن السكيت الكوفيين فى جواز إعمال (ما) عند اقترانها بـ(إن) الزائدة[٥] ،واستشهد الكوفيون وابن السكيت برواية أخرى للبيت السابق :

بَني غُدانَةَ ما إنْ أَنتُم ذَهَبـاً ولا صَريفـاً ولكنْ أَنتمُ الخَزَفُ[٦]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ،والارتشاف ١٢٠٠/٣ ،وشرح الأشمونى ١٢١/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١

(٣) البيت من بحر البسيط من غير نسبة فى :شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ،وشرح الكافية للرضى ١٨٦/٢ ،والجنى الدانى صـ ٣٢٨ ،و شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٢٢٢ ،وشرح الأشمونى ١٢١/١ ،والشاهد فى البيت قوله :" ما إن أنتم ذهب "حيث اقترنت ما بإن الزائدة فبطل عملها

(٤) الارتشاف ١٢٠٠/٣

(٥) الارتشاف ١٢٠٠/٣ ،والجنى الدانى صـ ٣٢٧، وشرح الأشمونى ١٢١/١ .

(٦) مما يسترعى النظر أن هذا البيت ورد بثلاث روايات هى :الأولى :" بني غدانة حقّا لستم ذهبا" ولا شاهد فيها ،والثانية هى : "بني غدانة ما إن أنتم ذهب" حيث اقترنت (ما) بـ(إن) الزائدة فبطل عملها،والثالثة هى : " بني غدانة ما إن أنتم ذهبا" على أنّ (إن) نافية مؤكدة لـ(ما) العاملة عمل ليس وهو مذهب الكوفيين وتبعهم ابن السكيت،وزعموا أن زيادة (إن) لا تبطل عمل (ما) ؛ كما لا يبطل عملها بتكرارها فى نحو قول الشاعر :

لا يُنْسِكَ الأَسَى تأسِّيًا فما ما مِنْ حِمامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْتَصِمَا

ألست تراه رفع قوله :" أحد" على أنه اسم (ما) ،ونصب قوله :" مستعصما" على أنه خبرها. ينظر واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ٣٩٨/١ على هامش شرح الأشمونى للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد تقديم وتحقيق عادل عبد المنعم أبو العباس ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م .

بإعمال (ما)عمل ليس وقد اقترنت بها (إن) [١]

والذى دفع الكوفيين إلى هذا هو : أنهم يرون أنَّ (إنْ) المقترنة بـ(ما) هي (إنْ) النافية جيء بها بعد (ما) توكيدًا [٢]

ورد عليهم الرضى بقوله :" بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولا بينهما، كما في : "إن زيدًا لقائمٌ ، وأما الجمع بين اللام وقد في نحو:﴿لَّقَدْ سَمِعَ﴾[٣] مع أن في كليهما معنى التحقيق والتأكيد؛ فلأن (قد) يشوبها معنيان آخران، وهما التقريب والتوقع، فلم تكن بحتا للتحقيق "[٤] .

ويمكن القول بأن زيادة (إن) بعد (ما) تأتى على ثلاثة أضرب هى :

الأول : أن تكون (إن) زائدة

الثاني : أن تكون (إن) نافية لغير التأكيد ، فيكون الكلام بعدها إيجابا ؛لأنها تنفى ما أفادته (ما) من ثبوت الخبر للمبتدإ ،وفى هذين الضربين يبطل عمل (ما) .

الثالث : أن تكون (إن) نافية مؤكدة للنفى المستفاد من (ما) من باب التأكيد اللفظى بإعادة اللفظ بمرادفه ، وفى هذا الضرب لا يبطل عملها ،كما فى البيت السابق الذى استشهد به الكوفيون[٥] .

الشرط الثانى : ألا ينتقض النفى بـ(إلَّا) ، فإن انتقض النفى بـ(إلَّا) بطل عمل (ما) ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٦]،[٧]

---

(١) شرح الكافية للرضى ١٨٦/٢ ،والجنى الدانى صـ ٣٢٨ ،وشرح الأشمونى ١٢١/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١

(٣) جزء من الآية رقم (١٨١) من سورة آل عمران .

(٤) شرح الكافية ١٨٦/٢

(٥) واضح المسالك لتحقيق منهج السالك ٣٩٩/١ على شرح الأشمونى للشيخ محمد محيى الدين

(٦) جزء من الآية رقم (١٤٤) من سورة آل عمران١٢١

(٧) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣١/١ ،والارتشاف ١١٩٩/٣،وشرح الأشمونى ١٢١/١

وأجاز يونس إعمال (ما) إذا انتقض النفى بـ(إلَّا) ،فأجاز أن تقول :" ما زيدٌ إلَّا قائمًا[١]

واستدل بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بأَهْلِه وما صاحبُ الحاجات إلَّا معذَّبَا[٢]

وأنكر جمهور النحاة القول بجواز ذلك وخرجوا البيت السابق على أنه شاذ لا يقاس عليه أو على أنه مؤول [٣]

وأجاز يونس ذلك على أنه من باب " ما زيد إلا سيرا" أى: إلا يسير سيرا، والتقدير: إلا يدور دوران منجنون، وإلا يعذب معذبا، أي: تعذيبًا[٤]

وقيل: منجنون اسم في موضع الحال، وخبر (ما) محذوف ،و التقدير: وما الدهر موجودًا إلا على هذه الصفة، أي: مثل المنجنون، وهي السانية[٥]، يريد: لا يستقر على حالة[٦].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ،والارتشاف ٢٠٠/٣ ،ومنهج السالك لأبى حيان ٢١٩/١،وشرح الأشمونى ١٢١/١

(٢) البيت من بحر الطويل من غير نسبة فى : شرح المفصل لابن يعيش٥٥١/٤ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/١ ،والجنى الدانى صـ ٣٢٥،وأوضح المسالك ٢٧٦/١،وشرح الأشمونى ١٢١/١

الشاهد فى البيت قوله :" وَمَا الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونًا ....، ما صاحبُ الحاجات إلَّا معذَّبَا " حيث أعمل (ما) فى الموضعين عمل (ليس) ، فرفع الاسم ونصب الخبر، مع أن الخبر مقترن بـ"إلَّا" التى تنقض نفى "ما" وتصيّرُ المعنى إيجابًا ،وأنكر جمهور النحاة القول بجواز ذلك وقالوا بأن البيت شاذ لا يقاس عليه . .شرح الأشمونى ١٢١/١،و١٢٢،وواضح المسالك لتحقيق منهج السالك ٤٠٠/١

(٣) شرح الأشمونى ١٢١/١،و١٢٢،وواضح المسالك لتحقيق منهج السالك ٤٠٠/١

(٤) التذييل والتكميل ٢٧٣/٤ ،وأوضح المسالك ٢٧٨/١

(٥) السانية وجمعها السَّواني : ما يُسقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره وقد سَنَتِ السانيةُ تسْنُو سُنُوّاً إذا اسْتَقت وسِنايةً وسِناوةً وسَنتِ الناقةُ تسْنُو إذا سقت الأَرض لسان العرب لابن منظور٢١٢٩/٣ (س ن ا) تح:عبد الله علي الكبير،ومحمد أحمد حسب الله ،وهاشم محمد الشاذلي ط/دار المعارف–القاهرة

(٦) التذييل والتكميل ٢٧٤/٤

وزعم ابن بابشاذ أن منجنونًا منصوب على إسقاط حرف الجر،و أصله: وما الدهر إلا كمنجنون[١]

ورد عليه أبو حيان بقوله : " وهذا فاسد لأن المجرور الذي يحذف منه حرف الجر فينتصب هو المجرور الذي هو من موضع نصب، وهذا هنا هو في موضع رفع، فلو حذف حرف الجر منه لارتفع على أنه الخبر "[٢]

واختار ابن مالك النصب فى قوله : " مَنْجَنُونًا" ،و" معذَّبًا" فى البيت السابق على أنهما خبران لـ(ما) واعتبره هو الأَوْلى ، وعدَّ نصب" مَنْجَنُونًا" على أنه مصدر استغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره ــ فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون، أي: دولاب، ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون وأما إلا معذبا فمثل: إلا تعذيبا ــ فيه تكلف فقال : " وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبا خبرين لـ(ما) منصوبين بها، إلحاقا لها بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض "[٣]

وفصل الكوفيون ،فأجازوا النصب فيما كان الثانى منزَّلاً منزلة الأول نحو: مازيدٌ إلا زهيرًا ،وما عمروٌ إلا حاتمًا،ومنعوه إذا كان اسمًا هو الأول نحو: " مازيد إلا أخاك "[٤]

وأجاز الفراء النصب فى نحو:" ما أنت إلا راكبًا، فأما ماشيًا فلست بشيء " تضمر أنك جميل في حال ركوبك: وإنك شيء إذا ركبت، وإذا مشيت فلست بشيء[٥]

---

(١) المرجع السابق ٤/٢٧٤

(٢) التذييل والتكميل ٤/٢٧٤

(٣) شرح التسهيل ١/٣٧٤

(٤) منهج السالك لأبى حيان ١/٢١٩،و٢٢٠ والارتشاف ٣/١١٩٩

(٥) الارتشاف ٣/١١٩٩

والقول الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور أن (ما) يبطل عملها إذا انتقض النفى بـ(إلَّا) ؛لأن (ما) إنما ألحقت بـ(ليس) ؛ لشبهها بها في إفادة النفي فلم يكن عملها لذاتها بل لحملها على (ليس) من أجل الشبه المذكور، ولا شك أنه إذا انتقض النفي زال الشبه فيزول ما كان من أجله وهو العمل[١] .

الشرط الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها ،وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل إعمال (ما) عمل (ليس) ، فتقول : " ما قائمٌ زيدٌ" ،ولا تقول:" ما قائما زيد" [٢]

وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصبه فتقول ما قائمًا زيد[٣] .

وحكى الجرمي: "ما مسيئًا من أعتب"[٤] على الإعمال، وقال: إنه لغة، والمعتب: الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك[٥] .

واستشهد المجيزون بقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٦]

---

(١) تمهيد القواعد ١٢٠٩/٣

(٢) منهج السالك ٢٢٠/١،وشرح ابن عقيل ٣٠٤/١،وشرح الأشمونى ١٢٢/١،والتصريح ٢٧٨/١

(٣) منهج السالك ٢٢٠/١،والارتشاف ١١٩٨/٣،و١١٩٩،والجنى الدانى صـ ٣٢٤،والتصريح ٢٧٨/١

(٤) مَا أَسَاءَ مَنْ أَعْتَبَ يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخْبر أنه سَيُعْتِبُ ، ينظر مجمع الأمثال للميداني ٢٨٨/٢ ، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار المعرفة – بيروت

(٥) منهج السالك ٢٢٠/١،والارتشاف ١١٩٨/٣،والتصريح ٢٦٤/١.

(٦) البيت من بحر البسيط ،وهو للفرزدق فى ديوانه ٣١٦/١ ضبط إيليا الحاوى ط/ دار الكتاب اللبنانى – مكتبة المدرسة بيروت – لبنان ط١ ١٩٨٣م ،والكتاب ٦٠/١ ،وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١،والتذييل والتكميل ٢٦٦/٤ ، وتمهيد القواعد ١٢٠٢/٣،و١٢٠٤،وشرح الأشمونى ١٢٢/١.

الشاهد في البيت قوله: "وإذ ما مثلهم بشر" ، حيث استشهد بعض النحاة على جواز نصب خبر(ما) إذا تقدم على اسمها ،وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الترتيب بين معمولى "ما" .

وردَّ الاستدلال بهذا البيت ،فقال المبرد "فالرفع الْوَجْه وَقد نَصبه بعض النَّحْوِيين وَذهب إِلَى أَنه خبر مقدم وَهَذَا خطأ فَاحش وَغلط بَين"[١]

ووُجِّه هذا البيت على أنه شاذ، وأن الشاعر قد غلط بسبب أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر[٢]

بينما إذا قدِّمَ الخبر منصوبا وأدخلت (إلا) على الاسم نحو " ما قائما إلا زيد" ، فهذا جائز عند الأخفش ومنع ذلك البصريون[٣]

ومنع الرضى ماذهب إليه الأخفش ، فقال : " وأجاز الأخفش حذف اسم (ما) استغناء ببدل موجب نحو: ما قائمًا إلا زيدٌ، وليس بشئ ،.....،فيكون، قد عمل (ما) على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر، وانتقاض النفي وأحدهما مبطل لعملها فكيف إذا اجتمعا"[٤]

والذين منعوا من تقديم خبر(ما) إذا كان غير ظرف ولا مجرور، اختلفوا أيضا فى تقديمه إذا كان ظرفا أو مجرورا ، فمنهم من منع[٥] ، ومنهم من أجاز[١] نحو: " ما فى الدار زيد "،و" ما خلفك بكر ،فيكون الخبر فى موضع نصب[٢] .

---

(١) المقتضب ١٩١/٤

(٢) شرح الأشمونى ١٢٢/١،وذكر ابن عصفور سبعة أقوال لتخريج هذا البيت ،ويرى أنها فاسدة ، ولم يصحح منها إلا واحدًا ،حيث يقول : " إن (ما) هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ فى البيت ؛وذلك أنها أضيفت إلى مبنى فبنى على الفتح بمنزلة قوله : " يومئذٍ ،وحينئذٍ ، وهو الصحيح" شرح الجمل ٥٩٤/١

(٣) شرح الكافية للرضى ١٩٠/٢ ،و منهج السالك ٢٢٠/١

(٤) شرح الكافية للرضى ١٩٠/٢

(٥) الذين منعوا هم الكوفيون والأخفش فاحتجوا بأن القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتة لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف لأنه تارة يدخل على الاسم نحو ما زيد قائم وتارة يدخل على الفعل نحو ما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم وهو القياس وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـ(ليس) من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت (ليس)؛ لأن (ليس) فعل و(ما) حرف والحرف =

واختار ابن عصفور الجواز ووصفه بأنه هو الصحيح ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴾[٣] ، فـ"حاجزين" خبر (ما) ،وهو منصوب ،وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذى هو "منكم" ، فإذا فصل بين (ما) واسمها بمجرور ليس فى موضع خبرها ، فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذى هو فى موضع الخبر[٤] .

وعليه ، فإنه يجوز تفديم خبر (ما) على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا لأنه يتوسع فى الظرف والمجرور ما لم يتوسع فى غيرهما [٥].

الشرط الرابع : ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو:" ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ" ، فلا يجوز نصب آكلٌ[٦]

ومنه قول الشاعر :

وَقَالُوْا تَعَرَّفْهَا الْمَنازِلَ مِنْ مِنىً وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ [٧]

= أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوبا بـ(ما) ، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض ؛لأن الأصل ما زيد بقائم فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا منها ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو:" ما قائم زيد" ، الإنصاف ١٦٥/١

(١) والذين أجازوا هم البصريون قياسًا على (إنَّ) التى يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١

(٢) التذييل والتكميل ٢٥٦/٤ ،و منهج السالك ٢٢٠/١.

(٣)الآية رقم (٤٧) من سورة الحاقة .

(٤) شرح الجمل ٥٩٥/١

(٥) البرود الضافية صـ ٧٩٢ .

(٦) منهج السالك ٢٢١/١،و٢٢٢ ،و شرح ابن عقيل ٣٠٥/١

(٧) البيت من بحر الطويل ،وهولمُزاحمٌ العُقَيْلِى فى ديوانه صـ١٠٥، تح د.نورى حمودى القيسى وحاتم الضامن ، ط/ مركز الماجد للثقافة والتراث – الإمارات العربية المتحدة ،و الكتاب ٧٢/١،و١٤٦،ومن غير نسبة فى أوضح المسالك ٢٨٣/١،ومغنى اللبيب ٨٠٠/٢،وشرح الأشمونى ١٢٢/١

الشاهد :"ما كل من وافى منى أنا عارف" حيث أبطل عمل "ما"، لتقدم معمول الخبر، وهو "كل من وافى" على المبتدإ ،وهو "أنا"، وهذا المعمول، ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا .

ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبر[١]

قال أبو حيان : " ويمكن أن يكون فى جواز التقديم مع نصب الخبر خلاف فإن من يجيز تقديم الخبر المنصوب على الاسم فيقول :" ما قائمًا زيدٌ" ، ينبغى له أن يجيز تقديم معموله نحو المثال المتقدم ، لكنى لا أنقل فيه خلافًا "[٢]

فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو:" ما عندك زيد مقيمًا " ، و"ما بي أنت معنيًا"؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[٣]

الشرط الخامس: ألا تتكرر (ما) ، فإن تكررت بطل عملها عند جمهور النحاة[٤] نحو : " ما ما زيد قائم" فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي إثباتا[٥] فلا يجوز نصب قائم[٦] .

وزعم بعض الكوفيين أن عمل (ما) لا يبطل إذا كررت ، فأجازوا أن يقال : " ما ما زيدٌ قائمًا " على اعتبار أن (ما) الثانية مؤكدة لـ(ما) الأولى [٧] ،واستدلوا بقول الشاعر :

لَا يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّيًا فَمَا مَا من حِمامٍ أحدٌ مُعْتَصِما [٨]

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٠٥

(٢) منهج السالك ١/٢٢٢.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٣٠٦

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢٦٠ ،ومنهج السالك ١/٢٢١ ،والارتشاف ٣/١٢٠٠ تخليص الشواهد صـ ٢٧٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٦،و ،والهمع ٢/١١٢

(٥) لأن نفى النفى إثبات ؛ لذا بطل عملها .

(٦) شرح ابن عقيل ١/٣٠٦

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧١،و منهج السالك ١/٢٢١ ،والارتشاف ٣/١٢٠٠ ،والجنى الدانى صـ ٣٢٨ ،وتخليص الشواهد صـ ٢٧٨.

(٨) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة فى: شرح التسهيل ١/ ٣٧١، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦١، والجنى الدانى صـ ٣٢٨، وتخليص الشواهد صـ ٢٧٨ ،والهمع ٢/١١٢

الشاهد فيه: إعمال (ما) مؤكدة بمثلها على مذهب الكوفيين .

وصرح ابن مالك بعملها في هذه الصورة، ولم يحك في ذلك خلافًا[١]

ووُجِّه البيت السابق على أنه شاذ أو مؤول ، فكأنه قال : "فَمَا يجدى الْحزن " ثم ابتدأ فقال :" ما من حمام ...." ،فليست (ما) مؤكدة[٢]

الشرط السادس : ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ(إلا) ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو: ما زيد شيء أو بشيء إلا شيء لا يعبأ به[٣]

فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن (ما)[٤]

قال سيبويه :" ومثل ذلك : ما أنت بشيء إلا شئ لا يعبأ به من قبل أن" بشيء" في موضع رفع في لغة بني تميم فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع،.و"بشئ" في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيء إلا شئ لا يعبأ به ،استوت اللغتان فصارت (ما) على أقيس الوجهين ؛لأنك إذا قلت ما أنت بشئ إلا شئ لا يعبأ به فكأنك قلت ما أنت إلا شئ لا يعبأ به "[٥]

وظاهر كلام سيبويه يحتمل الوجهين ،وهما : القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك ،بدليل أنه قال بعد ذكر المثال المذكور استوت اللغتان يعني لغة الحجاز ولغة تميم ، فصارت (ما) على أقيس الوجهين[٦].

وعليه فإنه يجوز فى : " شئ " الواقع بعد (إلا) الرفع والنصب، أما النصب فعلى أحد وجهين: الأول :الاستثناء سواء أعملتَ (ما) أم أهملتها .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٧١، والجنى الدانى صـ ٣٢٨

(٢) الهمع ١١٣/٢ بتصرف .

(٣) الارتشاف ١٢٠١/٣،وشرح ابن عقيل ٣٠٦/١

(٤) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ ،و٣٠٧

(٥) الكتاب ٣١٦/٢

(٦) الكتاب ٣١٦/٢،وشرح ابن عقيل ٣٠٧/١

الثاني: على أنه بدل من شئ المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون (ما) عاملة .

وأما الرفع فعلى أحد وجهين:

الأول: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وكأنه قيل: إلا هو شئ لا يعبأ به، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون (ما) عاملة، أو مهملة .

الثاني أن يكون بدلا من شئ الاول بشرط أن تكون (ما) مهملة[١] .

ومن الجدير بالذكر أن شروط إعمال (ما) عمل (ليس) عند عامة النحاة أربعة شروط ، أما الشرطان الأخيران فهما ضعيفان ؛ لذا لم ينص عليها أكثر النحويين [٢].

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٠٧/١

(٢) فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغنى اللبيب للشيخ/ محمد على طه الدرة ١١٨/٣، مراجعة أ/ محيى الدين الدرويش ط/ مطبعة الأندلس .

المطلب الثاني

إبطال عمل (لا) المشبهة بـ(ليس)

(لا) العاملة عمل (ليس) يُرادَ بها نفيُ الواحدِ، و يرادَ بها نفيُ الجميع أيضا فهي محتملةٌ لنفي الوَحدة ولنفي الجنس، والقرينةُ تُعَيّنُ أحدَهما ، فان قلت :"لا رجلٌ حاضرًا" صح أن يكون المراد ليس احد من جنس الرجال حاضرًا، وأن يكون المراد "ليس رجل واحد حاضرًا، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر؛ ولذلك صح أن تقول:"لا رجلٌ حاضرًا، بل رجلان"، أو رجال، أما "لا" العاملة عمل "إنَّ"، فلا معنى لها إلا نفي الجنس نفياً عامًا، فان قلت "لا رجلَ حاضر" كان المعنى "ليس أحد من جنس الرجال حاضرًا"؛ لذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك "بل رجلان، أو رجال"، لأنها لنفي الجميع[١].

إعمال (لا) عمل (ليس) فى رفع الاسم ونصب الخبر قليل جدا حتى إن بعض النحويين [٢] زعم أن (لا) أُجريت مجرى (ليس) فى رفع الاسم خاصة ، لا فى نصب الخبر؛ لضعفها، وزعم بعضهم[٣] أنه لم يسمع النصب فى خبر (لا) ملفوظا به [٤] .

وإعمال (لا) عمل (ليس) مذهب الحجازيين ، بينما أهمل عملها التميميون ، ولا تعمل (لا) عمل (ليس) عند الحجازيين إلا بشروط أربعة [٥] هى كما يلى :

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجلٌ أفضلَ منكَ ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) جامع الدروس العربية ٢/٢٩٤،و٢٩٥ .

(٢) حكى ابن ولاد عن الزجاج أنها أجريت مجرى ليس، في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً الجنى الدانى صـ ٢٩٣،وينظر الهمع ٢/١١٩.

(٣) هذا قول الأبذى ،وهو: إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن عبيد يس بن مَحْمُود النفزي الأبذي الأَصْيل الغرناطي أَبُو إِسْحَاق توفى بغرناطة فِي شعْبَان سنة تسع وَخمسين وسِتمِائَة، بغية الوعاة للسيوطى ١/٤٢٤ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية – لبنان / صيدا

(٤) منهج السالك ١/٢٢٩ ،والنكت الحسان لأبى حيان صـ٧٥ تح/ د. عبد الحسين الفتلى ط/مؤسسة الرسالة – بيروت ط١١٤٠٥هـ –١٩٨٥م .

(٥) الارتشاف ٣/١٢٠٩،و شرح ابن عقيل ١/٣١٢،و٣١٣ ،و٣١٦

تَعَزَّ فلا شَيءٌ على الأرْضِ باقيًا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللهُ واقِيًا[١]

وأجاز ابن جنّى أن تعمل (لا) فى المعرفة ،وذكره ابن الشجرى، ووافقه ابن مالك ، واختاره أبو حيان، فلم يشترطوا تنكير معموليها [٢] ، واستدلوا بقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ، لا أَنا باغيًا سِواها ولا في حُبِّها مُتراخِيًا[٣]

وتأول جمهور النحاة البيت السابق على أَن الأصل :" لا أرى بَاغِيًا" ، فَحذف الْفِعْل وانفصل الضَّمِير، و"باغيا" حال أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله " باغيًا " حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير " لا أنا أُرى باغيًا "، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال الذي هو قوله :" باغيًا " عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف؛ لأن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، ومن ذلك قولهم: "حكمك مسمطًا" [٤] أي: حكمك لك مسمطًا أي: مثبتًا. فجعل

---

(١) البيت من بحر الطويل بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١،والتذييل والتكميل٢٨٢/٤،ومنهج السالك ٢٣٠/١،والجنى الدانى صـ٢٩٢،وشرح ابن عقيل ٣١٣/١،وشرح الأشمونى ١٢٤/١،والهمع ١١٩/٢

الشاهد فى البيت: قوله : " لا شئ باقيا"، و"لا وزر واقيا " حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس)، واسمها وخبرها نكرتان .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٤٣٢/١ تح/د. محمود محمد الطناحي ط/ مكتبة الخانجي – القاهرة ط١٤١٣/١ هـ – ١٩٩١ م ،و شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ ، والتذييل والتكميل ٢٨٦/٤،و٢٨٧ ،والجنى الدانى صـ٢٩٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل ،وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه صـ١٨٦ تح/ د. واضح الصمد ط/ دار صادر – بيروت ط١ : ١٩٩٨م، وأمالى ابن الشجرى ٤٣٢/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٥/١،والتذييل والتكميل ٨٧/٤،و٢٨٦ ،والجنى الدانى صـ٢٩٣،وشرح ابن عقيل ٣١٥/١

الشاهد فى البيت قوله: «لا أنا باغيا» حيث عملت (لا) عمل (ليس)، واسمها معرفة ،وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه .

(٤) مجمع الأمثال للميدانى ٢١٢/٢ بلفظ :" حكمك مسمط"

"مسمطًا"– وهو حال– مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل "باغيًا" بذلك وعامله فعل أحق وأولى [١]

الشرط الثانى : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإذا تقدم الخبر بطل عمل (لا) ، وارتفع بالابتداء ، فلا تقول : "لا قائما رجلٌ "

الشرط الثالث :أن لا ينتقض النفي بإلا ، فإن انتقض بطل عمل (لا) ، فتقول :" لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد برفع أفضل [٢] .

الشرط الرابع : أن لا يفصل بينها وبين مرفوعها[٣]

فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عمل (لا) ، قال ابن عصفور : "أما (لا) فإنها لا تعمل إلا فى النكرات بشرط أن يكون الخبر أيضا مؤخرًا منفيا نحو قولك : "لا رجلٌ أفضلَ منك " ، فإن كان موجبا أو مقدما لم تعمل نحو قولك : " لا أفضلُ منكَ رجلٌ ولا امرأةٌ " ، "ولا رجلٌ ولا امرأةٌ إلا أفضلُ منك " ، وسبب ذلك أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ،ولا تكون خاصة حتى تكون للنفى العام فتكون فى جواب السؤال العام نحو قولك : " هل من رجل قائم " ، فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة "[٤]

وقال السيوطى : " ألا يفصل بينها وبين مرفوعها فإن فصل بَطل عملها لأنها أضعف من ما وما شرطها عدم الفصل "[٥]

فمن خلال النصوص السابقة للنحويين يتبين أن فقد أى شرط من هذه الشروط يترتب عليه إبطال عمل (لا) ،ومن ثمَّ لا يكون لها عمل فالمبتدإ ولا فى الخبر ويرفع المبتدأ والخبر على الابتداء .

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٤١/١،و٤٤٢ ،و الهمع ١٢٠/٢ ،ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣١٥/١،و٣١٦

(٢) منهج السالك ٢٣٣/١ ،وشرح ابن عقيل ٣١٦/١ ،و الهمع ١٢٠/٢

(٣) الارتشاف ١٢٠٩/٣ ،و الهمع ١٢٠/٢

(٤) المقرب ١٠٤/١،و١٠٥ تح/ أحمد عبدالستار الجوارى ،وعبدالله الجبورى ط١٣٩٢/١هـ– ١٩٧٢م.

(٥) الهمع ١٢٠/٢

المطلب الثالث

إبطال عمل (لات) المشبهة بـ(ليس)

أصل (لات)[١] : (لا) ، دخلت عليها التاء التأنيث ؛ لتأنيث الكلمة، كما دخلت على "ثم" ، فقالوا : "ثُمَّت"، وقيل: دخلت التاء للمبالغة في النفي كما قالوا: "علّامةٌ" و"نَسَّابةٌ"[٢].

واختلف النحاة فى عمل (لات) ، هل تعمل أم لا ؟

ذهب جمهور النحاة إلى أنها تعمل عمل (ليس)، ولكن فى لفظ الحين خاصة والتزموا فِيهَا أَلا يذكر الجزآن مَعهَا ، بل لابد من حذف أَحدهمَا وَالْأَكْثَر أن يكون المحذوف هوِ اسمها ، وَقد يكون الْخَبَر وقرىء بِالْوَجْهَيْنِ قَوْله تَعَالَى : ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٣] الوجه الأول : يكون بفتح نونْ حين ، على أن (لات) عملت عمل (ليس) واسمها محذوف ، والتقدير : "ولات الحينُ حين مناص ،والوجه الثاني : يكون بضم نون حين[٤] على إعمال (لات) عمل (ليس) وحذف الخبر[٥]

قال سيبويه : " هذا باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض المواضع ،....، كما شبّهوا بها (لاتَ) في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً ،لا تكون (لاتَ) إلّا مع الحين تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين "[٦] ، ونص على ذلك الفراء[٧].

---

(١) جرى خلاف واسع بين النحاة فى أصل (لات) يضيق به المقام ؛لذا اقتصر البحث على ذكر رأى الجمهور فى أصل (لات) ،وتنظر أقوال النحاة فى أصل (لات) فى : التذييل والتكميل ٤/٢٨٧، و٢٨٨ ، والارتشاف ٣/١٢١٠، و١٢١١، والجنى الدانى صـ ٤٨٥ ، و٤٨٦، والهمع ٢/١٢١ ، والتصريح ١/٢٦٨،و٢٦٩ .

(٢) شرح المفصل ١/٢٦٩،و الارتشاف ٣/١٢١٠،و الجنى الدانى صـ٤٨٥،و الهمع ٢/١٢١

(٣) جزء من الآية رقم (٣) من سورة ص .

(٤) وهى قراءة أبو السمال على إعمال (لات) عمل (ليس) وحذف الخبر ، مختصر ابن خالويه صـ١٣٠ ،والبحر المحيط ٧/٣٦٧،ومعجم القرآ ت ٨/٧٦،و٧٧ .

(٥) البحر المحيط ٧/٣٦٧، الهمع ٢/١٢٢،و١٢٣ ،ومعجم القرآ ت ٨/٧٧ .

(٦) الكتاب ١/٥٧ .

(٧) معانى القرآن ٢/٣٩٧ ،والمغنى ١/٢٨٣

وذهب الأخفش[١] إلى أنها لا تعمل، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر محذوف المبتدأ، و إن انتصب فعلى إضمار فعل.[٢]

وذهب الأخفش في قوله الآخر إلى أَنَّهَا تعْمل عمل إِنَّ فتنصب الِاسْم وترفع الْخَبَر[٣]

وذهب الفارسي[٤]، وغيره[٥] إلى أنها تعمل في الحين، وفيما رادفه معرفة كان، أو نكرة، وجعل الفارسي من إعمال (لات) فيما رادف الحين قول الشاعر :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الذِي كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ[٦]

---

(١) اشتهر عند النحاة نقلهم عن الأخفش هذا المذهب ،وينظر هذا في : الارتشاف ١٢١١/٣،و الجنى الداني صـ٤٨٨،و الهمع ١٢٣/٢، وقد رجعت إلى معاني القرآن للأخفش ،فلم أقف على مانقله عنه النحاة ، بل نص الأخفش على أن (لات) تعمل عمل (ليس) ، فقال عند تفسيره للآية الكريمة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ :" فشبهوا {لاتَ} بـ (ليسَ)، وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لاتَ) إلاَّ مع "حِين" ورفع بعضهم (وَلاتَ حينُ مناصٍ) ، فجعله في قوله مثل (ليسَ) كأنه قال : " ليسَ أَحَدٌ" وأضمر الخبر" معاني القرآن ٤٩٢/٢ ، تح/د . هدى محمود قراعة ، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة ط١: ١٤١١ هـ – ١٩٩٠

(٢) شرح الكافية للرضى ١٩٧/٢، والارتشاف ١٢١١/٣ ، و الجنى الداني صـ٤٨٨ ، والهمع ١٢٣/٢

(٣) مغني اللبيب ٢٨٢/١

(٤) ينظر قول الفارسي في : المسائل البصريات صـ٦٠٣ تح/ د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ط/ مطبعة المدني ، ط١: ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ ،والارتشاف ١٢١١/٣،ومنهج السالك٢٣٦/١ ،ومغني اللبيب ٢٨٣/١

(٥) وهو قول الشلوبين ،وابن عصفور أيضا في المقرب ١٠٥/١،والهمع ١٢٣/٢ .

(٦) البيت من بحر الكامل ،وهو لشبيب بن جعيل التغلبي ،وقيل لحجلة بن نضلة ، في المسائل البصريات صـ٧٥٦،و شرح المفصل لابن يعيش١٧٩/٢،وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٨،والتذييل ٤/ ٢٩١،والجنى الداني صـ ٤٨٩،وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٢٩،والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني٣٨٢/١ تح/ د.على محمد فاخر وآخران ط/دار السلام – القاهرة ط١٤٣١:١هـ – ٢٠١٠م الشاهد في البيت : " وَلاَتَ هَنَّا" حيث دخلت (لات) على ام الزمان ،وهو "هنا" ،والمعنى : " ليس هذا أوان حنين"

وللنحويين فى تخريج البيت السابق مذهبان :

الأول : أن (لاتَ) مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنَّا في موضع نصب على الظّرفيّة ، و"حنت" مع "أن" مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: حنت نوار ولا هنالك حنين[١]

الثاني: أن يكون "هنا" اسم "لات"، و"حنت": خبرها على حذف مضاف. والتقدير: وليس ذلك الوقت وقت حنين[٢] .

وضُعِّف المذهب الثانى؛ لأن فيه إخراج "هنا" عن الظرفية، وهو من الظروف التي لا تتصرف، وفيه أيضًا إعمال (لات) في معرفة[٣] ظاهرة، وإنما تعمل في نكرة[٤]

ومن شواهد إعمال (لات) عمل (ليس) فيما رادف لفظ الحين قول الشاعر :

ندِمَ الْبُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَم والْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وخِيمُ[٥]

والحاصل أن يكون اسمها اسم زمان ، لا لفظ " حين " بدليل البيت المذكور[٦]

وعليه فإن (لات) تعمل عمل (ليس) بمراعاة الشروط المعتبرة لأعمال (ما)، بل هي فى (لات) أولى ؛ لأنها أضعف من (ما)[٧] .

---

(١) نسب هذا المذهب إلى الفارسى فى شرح الكافية الشافية ٤٤٥/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/١

(٢) مذهب ابن عصفور فى المقرب ١٠٥/١،و شرح الكافية الشافية ٤٤٥/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/١ ،وشرح الشواهد للعينى ٣٨٤/١

(٣) ذهب ابن عصفور إلى أن (لات) تعمل فى المعرفة ، ينظر المقرب ١٠٥/١

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٤٥/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/١

(٥) البيت من بحر الكامل من غير نسبة فى : شرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٧٨، وفي التذييل ٤/ ٢٩٤،وشذور الذهب صـ٢٢٩،ومنسوب لمحمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمى فى شرح الشواهد للعينى ٦٦٨/٢،والشاهد فى البيت قوله :" ولاتَ ساعةَ مَنْدَم" حيث عملت (لات) عمل (ليس) في مرادف الحين

(٦) شرح الشواهد ٦٦٩/٢

(٧) شرح الكافية للرضى ١٩٦/٢

ولكن يضاف إلى هذه الشروط شرطان هما:

الأول : أن يكون اسمُها وخبرها من أسماءِ الزمانِ، كالحينِ والساعةِ والأوانِ ونحوها

الثاني : أن يكون أحدُهما محذوفًا، والغالبُ أن يكونَ المحذوفُ هو اسمها ، كقوله تعالى :﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، ويجوزُ أن ترفع المذكورَ على أنه اسمُها، فيكون المحذوفُ منصوباً على أنهُ خبرُها، غيرَ أنَّ هذا الوجهَ قليلٌ جداً في كلامهم [١]

فإن انتقض شرط من هذه الشروط بطل عمل (لات) ، فمثال بطلان عملها إذا دخلت على غير الزمان قول الشاعر :

لَهْفي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ من خائفٍ يَبغِي جِوارَكَ حينَ لاتَ مُجيرُ [٢]

"فارتفاع "مجير" على الابتداء ، وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرًا أو على الفاعلية بفعل محذوف ، والتقدير: "حين لات له مجير" على الابتدائية أو :" يحصل له مجير" على الفاعلية ،و(لات) مهملة ؛ لعدم دخولها على الزمان[٣] .

---

(١) شرح الكافية للرضى ١٩٦/٢،وشذور الذهب صـ٢٢٨،و٢٢٩،وجامع الدروس العربية ٢٩٥/٢

(٢) البيت من بحر الكامل من غير نسبة فى : التذييل ٢٠٦/٤، وتمهيد القواعد ١٢٣٤/٣ برواية : " يبغي جوارك حين ليس مجير" ، وشرح الشواهد ٦٤٤/٢ ، وشرح الأشمونى ١٢٦/١، والتصريح ٢٧٠/١

الشاهد فى البيت قوله :" حينَ لاتَ مُجيرُ" حيث أبطل عمل (لات) ؛ لعدم دخولها على الزمان .

(٣) التصريح ٢٧٠/١

المطلب الرابع

إبطال عمل (إن) المشبهة بـ(ليس)

(إن) النافية أَيْضا من الحروف التي لا تختص فكان القياس أَلا تعمل[١]

وقد اختلف النحويون فى إعمالها عمل (ليس) ، فمنع إعمالها سيبويه[٢] ، وأكثر البصريين ،والفراء [٣]

بينما أجاز الكسائى ، وأكثر الكوفيين [٤]،وابن السراج[٥] ، والفارسى[٦]، وابن جنى[٧]،والصحيح إعمال (إن) عمل (ليس) ؛ لمشاركتها لـ(ما) فى النفى ، وكونها لنفي الحال ،ولسماعه فى النثر والنظم[٨]

فمن النثر ما حكى عن أهل العالية[٩] : " إِن ذَلِك نافعَك وَلَا ضارَك وَإِن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إِلَّا بالعافيةِ" ،وسمع الْكسَائي أَعْرَابِيًا يَقُول :" إِنَّا قَائِمًا" فأنكرها عَلَيْهِ وَظن أَنَّهَا إِن الْمُشَدّدَة وَقعت على قَائِم ، قَالَ : فاسْتَثْبَتُّهُ فَإِذا هُوَ يُرِيد :" إِن أَنا

---

(١) الهمع ١١٦/٢

(٢) نص سيبويه فى الكتاب ١٥٢/٣ على أن (إن) بمعنى (ما) فى إفادة النفى ولكنه لم يشر إلى أنها تعمل عمل (ليس) أو لا ؛ لذا اختُلِفَ فى النقل عن سيبويه ، فنقل السهيلى ،وابن مالك عن سيبويه الجواز، ونقل غيرهما المنع ،والصحيح الإعمال، ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٤٦/١،و شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١،و الارتشاف ١٢٠٧/٣،وتوضيح المقاصد ٥١٢/١،و التصريح ٢٧١/١

(٣) الارتشاف ١٢٠٧/٣،والتصريح ٢٧١/١،و الهمع ١١٦/٢ .

(٤) ينظر رأى الكسائى فى الارتشاف ١٢٠٧/٣،والجنى الدانى صـ ٢٠٩،وتوضيح المقاصد ٥١٢/١،والتصريح ٢٧١/١،و الهمع ١١٦/٢ .

(٥) الأصول ٩٥/١،و١٩٥/٢

(٦) ينظر رأى الفارسى فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١،والجنى الدانى صـ ٢٠٩

(٧) الارتشاف ١٢٠٧/٣،والجنى الدانى صـ٢٠٩،والتصريح ٢٧١/١،والهمع ١١٦/٢

(٨) الارتشاف ١٢٠٨/٣،و الجنى الدانى صـ٢٠٩،والهمع ١١٦/٢

(٩) العالية : تأنيث العالي رجل عال وامرأة عالية والعالية اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمايرها إلى تهامة فهي العالية وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهي السافلة قال أبو منصور عالية الحجاز أعلاها بلدا وأشرفها موضعا وهي بلاد واسعة وإذا نسبوا إليها قالوا علوي والأنثى علوية على غير قياس وقد قالوا عالي على القياس أيضا، معجم البلدان لياقوت الحموى ٧١/٤ ، ط/ دار الفكر – بيروت

قَائِمًا" فَترك الْهمزَة وأدغم على حد قوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [١][٢] ،و من ذلك أيضًا قراءة[٣] سعيد بن جبير: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [٤] بتخفيف (إن) ،ونصب "الدال" فى "عبادًا" ،واللام فى "أمثالكم" ، وخرجت هذه القراءة على أن (إنْ) هى النافية أعملت عمل (ما) الحجازية فرفعت "الذين" اسمًا لها ،ونصبت الخبر "عبادًا"[٥]

فكأنه قال: " ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم" ، فأعمل (إن) إعمال (ما) [٦]

ومن النظم قول الشاعر :

إنْ هوَ مُسْتَوْلياً على أَحَدٍ إلاّ على أَضعَفِ الْمجانِين [٧]

ومنه أيضًا قول الشاعر :

إنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بانْقِضاءِ حياتِهِ ولكنْ بأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخذَلا [٨]

---

(١) جزء من الآية رقم (٣٨) من سورة الكهف .

(٢) الارتشاف ١٢٠٨/٣ ،والهمع ١١٦/٢

(٣) مختصر ابن خالويه صـ٥٣ ،والمحتسب ٢٧٠/١ ،والهمع ١١٦/٢ ،ومعجم القرآت ٢٣٨/٣

(٤) جزء من الآية رقم (١٩٤) من سورة الأعراف .

(٥) معجم القرآت ٢٣٨/٣

(٦) المحتسب ٢٧٠/١

(٧) البيت من بحر المنسرح من غير نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ ،ومنهج السالك ٢٣٤/١ ،والتذييل ٢٥٩/٤ ،والارتشاف ١٢٠٧/٣ ،وتخليص الشواهد صـ٣٠٦ ،وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣ ،وشرح الأشمونى ١٢٦/١ ،والهمع ١١٦/٢

الشاهد قوله : "إن هو مستوليا" ، حيث أعمل (إن) النافية عمل (ليس) .

(٨) البيت من بحر الطويل من غير نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١ ،والتذييل ٢٧٩/٤ ،والارتشاف ١٢٠٧/٣ ،والجنى الدانى صـ٢١٠ ،وتخليص الشواهد صـ٣٠٧ ،وشرح ابن عقيل ٣١٨/١ ،وتمهيد القواعد ١٢١٤/٣ ،وشرح الأشمونى ١٢٦/١ ،والهمع ١١٧/٢

الشاهد قوله : " إنِ الْمَرْءُ مَيْتًا " ، حيث أعمل (إن) النافية عمل (ليس) .

وانما تعمل (إن) عملَ (ليس) بشرطين :

الأول : أن لا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها، فان تقدَّمَ بَطلَ عملُها.

الثاني : أن لا ينتقضَ نفيها بِـ (إلا) ، فان انتقضَ بطلَ عملُها، نحو : "إنْ أنت إلاّ رجلٌ كريمٌ"[١] .

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول :" إنْ رجلٌ قائمًا" ،و" إنْ زيدٌ القائمَ " ، و"إنْ زيدٌ قائمًا"[٢]

(١) جامع الدروس العربية ٢٩٧/٢

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام صـ٢٢٧،وشرح ابن عقيل ٣١٩/١

المطلب الخامس

إبطال عمل (إذن) الشرطية

(إذَن) حرف ناصب للفعل المضارع ؛لاختصاصه، ونقلِه الفعل إلى الاستقبال، كـ(لن)، وهي حرف جواب وجزاء تقول: "أنا أزورُك"، فتقول: "إذن أُكرِمَك". فإنّما أردت إكرامًا توقِعه في المستقبل، وهو جواب لكلامه وجزاءُ زيارته[١] .

وتنصب (إذن) الفعل المضارع إذا تحققت فيها ثلاثة شروط هى :

الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً. فإن كان حالاً رفع، كقولك لمن يحدثك: إذا أظنك صادقاً.

الثاني: أن تكون مصدرة. فإن تأخرت ألغيت حتمًا، نحو: أكرمك إذن ،وإن توسطت، وافتقر ما قبلها لما بعدها مثل أن تتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين الشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه وجب إلغاؤها أيضًا كالمتأخرة.

الثالث: ألا يفصل، بينهما وبين الفعل، بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت، نحو: إذن زيد يكرمك. وإن فصل بالقسم لم يعتبر، نحو: "إذن والله، أكرمك"[٢].

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، نحو: إذن غدًا أكرمك، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، نحو: إذن يا زيد أحسن إليك، وإذن – يغفر الله لك يدخلك الجنة[٣]

ومنع المرادى ما أجازه ابن عصفور ،وابن بابشاذ ،وحجته فى ذلك أنه لم يُسْمَعْ شيء من ذلك[٤] .

وأجاز الكسائي، وهشام، الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل حينئذ وجهان: النصب عند الكسائي وهو المختار عنده، وعند هشام الرفع[٥].

---

(١) شرح المفصل ٢٢٦/٤

(٢) شرح المفصل ٢٢٦/٤،و٢٢٧،والجنى الدانى صـ٣٦١،و٣٦٢

(٣) الجنى الدانى صـ٣٦٢،و٣٦٣

(٤) الجنى الدانى صـ٣٦٢،و٣٦٣ ،وتوضيح المقاصد ١٢٣٩/٤

(٥) الجنى الدانى صـ٣٦٣ .

وبعض العرب يلغى عمل (إذن) مع استيفاء الشروط، وهي لغية نادرة، حكاها عيسى، وسيبويه [١].

قال سيبويه : "وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون :" إذن أفعلُ ذاكَ في الجواب " [٢].

واستنادًا إلى ما نقله سيبويه أجاز مجمع اللغة العربية إلغاء عمل (إذن) مع استيفاء الشروط ،وإن كان الإعمال هو الأكثر فى استعمال العرب [٣].

(١) الكتاب ١٦/٣،و الجنى الدانى صـ٣٦٣ .

(٢) الكتاب ١٦/٣ .

(٣) فى أصول اللغة ١٣٣/٢،ضبط وإخراج وتعليق محمد شوقى أمين ،ومصطفى حجازى ط/الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ط١، ١٣٩٥هـ –١٩٧٥م . .

المبحث الرابع

إبطال عمل الحرف لكفه بـ(ما)

(إِنَّ)، و (أَنَّ)، و (لَيْتَ)، و (لَعَلّ) ،و (كَأَنّ) ،و(لكِنَّ) هذه الأحرف من جملة نواسخ الابتداء ، فهى تنسخ حكمه بدخولها على المبتدإ والخبر ، فتنصب المبتدأ اتفاقًا ، ويسمى اسمها ،وترفع الخبر عند البصريين ،ويسمى خبرها،وعند الكوفيين[١] أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ؛لأنه لم يتغير عما كان عليه[٢]

وهذه الأحرف تعمل بالمشابهة أى مشابهتها للفعل ، ووجه شبهها بالفعل يكون من وجهين : أحدهما من جهة اللفظ ، والآخر من جهة المعنى ،فأما الشبه من جهة اللفظ ، فلبناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضى ، وأما الشبه من جهة المعنى ،فلأن هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها ، كماأن الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلا عليها[٣]

قال المبرد : " فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال،

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو إن زيدا قائمٌ وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر،أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه لأن الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها،وينظر هذا الخلاف بتمامه فى الإنصاف ١٧٦/١ ،وما بعدها،ومنهج السالك ٢٥٧/١

(٢) شرح الأشمونى ١٣٥/١ ،وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهى صـ٤٥٣ تح/ د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ط/مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ط١: ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .

(٣) شرح الكتاب للسيرافى ٤٦٣/٢ ، والتخمير للخوارزمى ٢٨١/١ ،و٢٨٢ ، و قواعد المطارحة صـ٧٩

وهي في القوة دون الأفعال؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي"[١]

وتتصل(مَا) الزائدة بهذه الحروف فيبطل عملها؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك، نحو: "إنَّمَا زيدٌ قائمٌ"، و"كَأَنَّمَا خَالِدٌ أسدٌ"، و"لكِنَّما عمروٌ جبانٌ"، و"لَعَلَّمَا بَكْرٌ عَالِمٌ" [٢]

إلا "ليتما" فإن اختصاصها بالمبتدأ والخبر باق، فأعملت وأهملت فمن أعملها، فلبقاء الاختصاص ومن أهملها فإلحاقًا بأخواتها [٣]

ومنه قول الشاعر :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتمَا هَذَا الْحمَامَ لَنَا الى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[٤]

يروى بنصب " الحمام "على الإعمال ، ورفعه على الإهمال[٥]

وذكر أبو حيان[٦] أربعة مذاهب للنحويين إذا اتصلت (ما) بـ(إنَّ) وأخواتها هى :

أحدها: أنها تكفها عن العمل، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، إلا (ليت) ، فيجوز أن تتصل بها كافة، فلا تعمل كأخواتها، ويجوز أن تتصل بها زائدة، فتعمل، ونقل هذا

---

(١) المقتضب ١٠٨/٤ .

(٢) شرح الأشمونى ١٤٢/١

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٨٠/١

(٤) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه صـ٢٤ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/دار المعارف – القاهرة ، ط٢ ،والكتاب ١٣٧/٢،وشرح المفصل لابن يعيش٥٢٠/٤ ،وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢،وشرح الشواهد للعينى ٧٣٨/٢.

الشاهد فى البيت هو قوله : " ليتما هذا الحمام لنا" ، فإنه يروى بنصب " الحمام " ورفعه، فأما النصب فعلى إعمال(ليت) في اسم الاشارة ، والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له، وأما الرفع فعلى إهمال(ليت) .

(٥) شرح الأشمونى ١٤٣/١،والتصريح٣١٧/١

(٦) ذكر أبو حيان هذه المذاهب فى التذييل والتكميل ١٤٦/٥،و١٤٧،ومنهج السالك ٢٨٥/١،و٢٨٦.

المذهب عن سيبويه[١] ، والفراء[٢]، وهو مذهب الأخفش[٣]، واختار هذا المذهب أبو حيان وعبر عنه بأنه هو الصحيح [٤]

المذهب الثاني: أنه يجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافة، فلا تعمل، وزائدة فتعمل، ونقل هذا المذهب عن الزجاجي [٥]، والزمخشري [٦]، وابن السراج [٧] ، فأجازوا أن يقال : " إنما زيدًا قائمٌ "على أن تكون (ما) ملغاة ،و"إن" عاملة ،أو"إنما زيدٌ قائمٌ" على أن تكون (ما) كافة[٨] .

المذهب الثالث : أن (لَيْتَ ،ولَعَلَّ ،وكَأَنَّ) يجوز فيها الإلغاء والإعمال نحو : " لَيْتَما زيدًا قائمٌ " ، و" لَعَلَّما عَمْرًا مُنطَلِقٌ " ،و" كَأَنَّما زيدًا أسدٌ " برفع "زيد" ونصبه ،ولا يجوز فى (إِنَّ،وأَنَّ ،ولَكِنَّ) إلا الإلغاء ،وهو مذهب الزجاج[٩] ،ونقل عن ابن السراج[١٠] ،واختاره ابن أبى الربيع[١١]

---

(١) قال سيبويه : " وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبياني : قالت ألاَ لَيْتَمَا هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامتنا ونِصفُه فَقَدِ فرفعه على وجهين على أن يكون بمنزلة قول من قال :" مثلا ما بعوضة"، أو يكون بمنزلة قوله :" إنما زيد منطلق" ، الكتاب ١٣٧/٢،و١٣٨

(٢) ذهب الْفراء إِلَى أَنه لَا يجوز كف (مَا) لـ(ليت) بل يجب إعمالها ،الخزانة ٢٥٢/١٠.

(٣) ينظر مذهب الأخفش أيضا فى شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١

(٤) منهج السالك ٢٨٥/١

(٥) الجمل فى النحو صـ٣٠٤ تح/على توفيق الحمد ط/ مؤسسة الرسالة –بيروت ، ودار الأمل الأردن ط١ : ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٦) المفصل فى علم العربية صـ٢٩٧ تح/ د. فخر صالح قدارة ط/ دار عمار– عمان ط١ : ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م .

(٧) ينظر رأى ابن السراج فى: الأصول ٢٣٢/١،و شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢

(٨) المرتجل لابن الخشاب صـ١٧١

(٩) ينظر رأى الزجاج فى : شرح الأشمونى ١٤٣/١،والهمع ١٩١/٢

(١٠) منهج السالك ٢٨٥/١،والارتشاف ١٢٨٥/٣

(١١) الارتشاف ١٢٨٥/٣،والهمع ١٩١/٢

المذهب الرابع : أنه لايجوز كف (لَيْتَ ،ولَعَلَّ) بـ(ما) بل يجب الإعمال وهو منسوب إلى الفراء [١]

والصحيح من بين هذه المذاهب هو المذهب الأول ؛ لأن (لَيْتَ) وحدها يجوز فيها الإعمال ،والإبطال دون سائر أخواتها ؛لأن (لَيْتَ) بقيت على اختصاصها بالجملة الاسمية بخلاف أخواتها ،فإنه يجوز أن تليها الجملة الاسمية ،والجملة الفعلية نحو: " لَعَلَّما زيدٌ يقومُ"،و"لَعَلَّما يقوم زيد" ،و" إنَّما زيد يقوم " ،و" إنَّما يقوم زيد" فلما بقيت (لَيْتَ) على اختصاصها لم يبطل عملها مطلقا ، بل جوزت العرب فيها الإعمال مراعاة لقوة اختصاصها بالجملة الاسمية ،والإبطال مراعاة لدخول (ما) عليها ،وإلحاقها بأخواتها.

وفى هذا يقول ابن عصفور : " وأما القياس فإنَّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص، وإذ لحقها ما فارقها الاختصاص، فينبغي ألا تعمل إلاّ (ليت) ، فإنها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾[٢] ، فأولاها الفعل، وكذلك قوله: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ﴾[٣] ،وقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾[٤]، وكذلك (لكنّما)، و(لعلَّما) "[٥] .

ومن الحروف التى يجوز دخول (ما) عليها : (رُبَّ) ،وتكون (ما) على وجهَيْن:

أحدهما : أن تكون كافّةً ، والآخر: أن تكون ملغاةً، فأمَا دخولها كافّةً؛ فلأنّ (رُبَّ) من عوامل الأسماء، ومعناها يصح في الفعل، وفي الجملة، فإذا دخلت عليها (ما)، كفّتْها عن العمل، كما تُكَفّ "إنَّ" في قولك: "إنَّمَا"، ثمّ يُذْكَر بعدها الفعل والجملة

---

(١) ينظر مذهب الفراء فى :منهج السالك ٢٨٦/١،والخزانة ٢٥٢/١٠

(٢) جزء من الآية رقم (٢٨) من سورة فاطر .

(٣) جزء من الآية رقم (١١٥) من سورة المؤمنون .

(٤) جزء من الآية رقم (٦) من سورة الأنفال .

(٥) شرح الجمل ٤٣٤/١ .

من المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: "إنّما ذهب زيد"، و"إنّما زيدٌ ذاهبٌ". فكذلك "رُبَّ" إذا كُفّت بـ "ما" عن العمل، صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر[١] .

فمن أمثلة دخول (ما) الزائدة على (رب) قول الشاعر :

رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقيلٍ بَيْنَ بُصْرى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءُ[٢]

وحكم (رُبّ) معها حكمها لو لم تدخل .

وأما إذا كانت (ما) كافة فذهب المبرد[٣] وتبعه ابن الحاجب[٤] إلى أنه يجوز حينئذٍ دخولها على الجمل الاسمية والفعلية مثل (إنّ) إذا كفت، وذلك لأنهم أرادوا تقليل الجمل، كما أرادوا تقليل المفرد ،واستدل على دخولها على الجملة الاسمية بقول الشاعر :

ربَمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم وعَنَاجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[٥]

بينما منع سيبويه وجمهور النحاة دخول(رب) المكفوفة على الجملة الاسمية إلا فى الشعر[٦].

---

(١) شرح المفصل ٤٨٦/٤ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو لعدى بن الرعلاء فى :الأزهية صـ٨٢،ومن غير نسبة فى : الارتشاف ١٧٤٨/٤،والتذييل ٢٦٨/١١،وتمهيد القواعد ٣٠٤٠/٦،والخزانة ٥٨٢/٩ .

الشاهد فى البيت قوله: "رُبَّما ضربةٍ" حيث زيدت (ما) على (رُبّ) ولم تكفها عن الجر .

(٣) المقتضب ٤٨/٢،و٥٥

(٤) شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب ٩٥١/٣ تح/جمال عبد العاطى مخيمر ط/مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية ط١٤١٨،١هـ – ١٩٩٧م.

(٥) البيت من بحر الخفيف منسوب إلى أبى دؤاد شرح المفصل ٤٨٥/٤ ،وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/٣،والتذييل ٣٠١/١١،والمقاصد النحوية ١٢٦٠/٣،ومن غير نسبة فى الارتشاف ١٧٣٩/٤،والجنى الدانى صـ ٤٤٨.

الشاهد فى البيت قوله: " "ربما الجامل" حيث دخلت على رب (ما) الكافة فكفتها عن العمل، ودخلت على الجملة الاسمية، وهو نادر .

(٦) الكتاب ١١٥/٣،والأصول ٤١٩/١،والارتشاف ١٧٤٩/٤

قال سيبويه :" ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباههما جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمةٍ واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى : "رب يقول" ، ولا إلى:" قل يقول" ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل "[١] .

وأولوا ما ورد فى البيت بأن (ما) نكرة موصوفة، والعائد محذوف تقديره: "رُبَّما هو الجامل" أى : (رُبّ شئ)[٢].

قال ابن السراج : " وإنما جاز في رُبّ وهي لا تدخل إلا على نكرة من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة، وليس هو ضمير مذكور، وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام "[٣].

كما اختلفوأيضًا فى دخولها على الجملة الفعلية ، فمنهم من أجاز دخولها على الجمل الفعلية كلها، ونسب هذا القول إلى سيبويه[٤] ، واستدل بقوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[٥]، ومنهم من قصرها على الماضى[٦] وهو مذهب سيبويه، يقول أبو حيان ناقلًا عنه : " ومذهب سيبويه أن (ربما) إذا لم يكن بعدها مجرور تكون (ما) مهيئة فلا تليها إلا الجملة الفعلية المصدرة، بماضٍ لفظًا"[٧].

---

(١) الكتاب ١١٥/٣،والارتشاف ١٧٤٩/٤

(٢) الأصول ٤١٩/١ ،والبرود الضافية صـ ١٧٠١ .

(٣) الأصول ٤١٩/١ .

(٤) البرود الضافية صـ١٧٠١،و١٧٠٢،ورجعت إلى الكتاب فلم أجد ما يدل على ذلك ولكن نص سيبويه على دخولها على الفعل ،وإن كان كلامه يُشْعِرُ بدخولها على الماضى بدليل قوله : " ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباههما جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى : "رب يقول" ، ولا إلى:" قل يقول" ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل " الكتاب ١١٥/٣ .

(٥) الآية رقم (٢) من سورة الحجر .

(٦) الكتاب ١١٥/٣،والارتشاف ١٧٤٩/٤.

(٧) الارتشاف ١٧٤٩/٤.

ويمكن تخريج الآية الكريمة من وجهين :

أحدُهما: أنَّ (ما) نكرة موصوفة أي ربّ شيء يودّه .

الثاني : هي كافَّة ووقع المستقبل هنا؛ لأنَّه مقطوع بوقوعه ،إذا كان خبرًا من الله تعالى فجرى مجرى الماضي في تحقُّقه وقيل: هو على حكاية الحال[١] .

ويمكن القول بأن (رُبَّ) بطل عملها فى الآية الكريمة لتخفيفها لا بكفها بـ (ما) أو لأنها رُكِبَتْ مع (ما) ، فتغير معناها ؛لأن التركيب فى الحروف يغير معناها ،وعملها ؛لذا ترجح أن تكون (رُبَّ) فى الآية الكريمة للتكثير ،وليس للتقليل [٢]

---

(١) اللباب١/٣٦٧ .

(٢) الحروف العاملة فى القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين إعداد هادى عطية مطر الهلالى صـ٥٣١ – بتصرف – ط/ عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية –بيروت ط١ ،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

خاتمة البحث

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير البريات محمدبن عبدالله خير خلق الله فى الأرض والسماوات

وبعـــــــد

بحول الله وعونه انتهيت من هذه الدراسة التى تدور حول ظاهرة الإبطال النحو العربى والتى قمت فيها بدراسة هذه الظاهرة فى الفعل والحرف ،وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فى دراستى هذه ،وبعد هذا التطواف حول ظاهرة الإبطال فى النحو يجدر بالبحث فى هذ المقام أن يقف على أهم النتائج التى توصل إليها البحث ، وهى تتمثل فى النقاط الآتية :

أولاً : إن العمل بالحمل على الغير ضعيف ؛ لهذا وضعوا لهذا العمل شروطًا إذا ما سقط منها شرط بطل العمل كما هو الحال فى الحروف المشبهات بـ(ليس) .

ثانيًا :إن الاختصاص عامل أساسى فى إعمال الحرف ،فإذا مازال هذا الاختصاص زال العمل كما فى تخفيف (إنَّ) من الثقيلة ، فعند تخفيفها يزول اختصاصها بالاسم فيبطل عملها لجواز دخولها على الاسم والفعل ،وأيضًا بدخول (ما) الكافة على (إنَّ) وأخواتها

ثالثًا: ردَّ بعض النحويين إبطال العمل فى بعض الأدوات إلى بعض لغات العرب كما فى إبطال عمل "أنْ " المصدرية الناصبة للمضارع حملاً على أختها (ما)المصدرية ، كما نص على ذلك ابن مالك [1] .

رابعًا: إن دراسة ظاهرة إبطال العمل فى النحو لها صلة وثيقة بأصول النحو ؛وذلك لأن فيها دراسة للعلل المختلفة التى تكشف عن سر استعمال هذا المعلول إعمالاً وإهمالاً .

ويوصى البحث بدراسة الظواهر النحوية والصرفية ؛ لما لها من بالغ الأثر فى فهم أسرار العربية ، والوقوف على الأساليب الصحيحة فى استعمال اللغة العربية

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٢٦/٣

المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية للصنعانى (رسالة دكتوراه) إعداد/ محمد عبد الستار على أبو زيد - جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٢- ضعف العامل النحوى أسبابه وآثاره (رسالة دكتوراه) إعداد: وداد أحمد القحطانى - المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية عام ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

١- ارتشاف الضرب لأبى خيان ، تح/ د. رجب عثمان محمد - مراجعة د. رمضان عبد التواب ط/ الخانجى - القاهرة ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ط/ أضواء السلف - الرياض ،ط١ ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣- الأزهية فى علم الحروف للهروى تح/ عبد المعين الملوحى ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٤- الأشباه والنظائر للسيوطى ، تح/د. عبدالعال سالم مكرم ط/مؤسسة الرسالة ط١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٥- الأصول في النحو لابن السراج تح/د.عبد الحسين الفتلي ط/ مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٦- الأعلام للزركلي ط/ دار العلم للملايين بيروت - لبنان ط ١٥ - ٢٠٠٢ م

٧- أمالى ابن الشجرى تح/د. محمود محمد الطناحي ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة ط١/١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م .

٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/المكتبة العصرية ط١/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٩- أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك لابن هشام ، تح/الشيخ. محمد محيى الدين عبد الحميد ط/المكتبة العصرية صيدا - بيروت

١٠- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى تح / د. مازن المبارك ط / دار النفائس - بيروت ط٣ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١١- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، ط : دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت ط١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٢- البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع تح/د.عياد بن عيد الثبيتى ط/دار الغرب الإسلامى بيروت - لبنان ط١١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

١٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز تح/ محمد علي النجار ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

١٤- بغية الوعاة للسيوطى تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية - لبنان / صيدا

١٥- تاج العروس للزبيدى ط/ دار الهداية

١٦- التبصرة والتذكرة للصيمرى تح/ فتحى أحمد مصطفى على الدين ط/ دار الفكر - دمشق ط١ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م

١٧- تخليص الفوائد وتلخيص الشواهد لابن هشام ، تح- د. عباس مصطفى الصالحى ط/دار الكتاب العربى -بيروت ط١ ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م

١٨- التخمير للخوارزمى تح/د. عبدالرحمن سليمان العيثمين ط/ دار الغرب الإسلامى ط١ /١٩٩٠م .

١٩- تذكرة النحاة لأبى حيان تح/د.عفيف عبدالرحمن ط/ مؤسسة الرسالة بيروت ط١ / ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م .

٢٠- التذييل والتكميل لأبى حيان الأندلسي تح: د. حسن هنداوي ط: دار القلم دمشق ط١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢١- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٢٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة - ط١: ١٤٢٨

٢٣- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي تح:عبدالرحمن علي سليمان ط : دار الفكر العربي ط١ : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .

٢٤- جامع الدروس العربية للغلاييني ط/ المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ط٢٨ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٢٥- الجمل فى النحو للزجاجى تح/على توفيق الحمد ط/ مؤسسة الرسالة بيروت ، ودار الأمل - الأردن ط١ : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٦- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تح/ د. فخر الدين قباوة ، و أ/ محمد نديم فاضل ط/ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١ ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

٢٧- حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة ، تح/ سعيد الأفغاني ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢، ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

٢٨- الحروف العاملة فى القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين إعداد هادى عطية مطر الهلالى ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية -بيروت ط١ ،١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

٢٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تح/ عبدالسلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجى - القاهرة ط٤ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٣٠- الخصائص لابن جني ط: عالم الكتب - بيروت تح : محمد علي النجار

٣١- الدر المصون للسمين الحلبى، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط ط/ دار القلم ـ دمشق

٣٢- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبدالله صالح الفوزان ط/ دار المسلم للنشر والتوزيع .

٣٣- ديوان جرير تح/د. نعمان محمد أمين طه ط/دار المعارف ط٢

٣٤- ديوان عمر بن أبى ربيعةّ ، تقديم د. فايز محمد ط/ دار الكتاب العربى بيروت ط٢ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

٣٥- ديوان الفرزدق ضبط إيليا الحاوى ط/ دار الكتاب اللبنانى - مكتبة المدرسة بيروت - لبنان ط١ ١٩٨٣م

٣٦- ديوان كثيرّ عزة جمع وشرح د. إحسان عباس ط/ دار الثقافة بيروت - لبنانّ ١٣٩١هـ- ١٩٧١م .

٣٧- ديوان لبيد ط/ التراث العربى - الكويت ١٩٦٢م .

٣٨- ديوان مُزاحمٌ العُقَيْلِى ، تح د.نورى حمودى القيسى ،وحاتم الضامن ، ط/ مركز الماجد للثقافة والتراث - الإمارات العربية المتحدة .

٣٩- ديوان النابغة الذبيانى تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/دار المعارف القاهرة ط٢

٤٠- ديوان النابغة الجعدى تح/ د. واضح الصمد ط/ دار صادر - بيروت ط١ : ١٩٩٨م .

٤١- رصف المباني فى شرح حروف المعانى للمالقى تح / أحمد محمد الخراط ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق

٤٢- سر صناعة الإعراب لابن جني تح/ د.حسن هنداوي ط/ دارالقلم- دمشق ط١ ١٩٨٥ م .

٤٣- شرح أبيات المغني للبغدادى تح /عبد العزيز رباح ،وأحمد يوسف دقاق ط/دار المأمون للتراث دمشق بيروت ط٢/١٤٠٧ -١٩٨٨م .

٤٤- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الكتاب العربى بيروت- لبنان ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م

٤٥- شرح التسهيل لابن مالك تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٤٦- شرح الجمل لابن عصفور تح. د. صاحب أبو جناح .

٤٧- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح يوسف حسن عمر ط/ جامعة قاريونس بنغازى ط٢/١٩٩٦م .

٤٨- شرح شذور الذهب لابن هشام ،تح/ محمد محيى الدين ط/دار الطلائع القاهرة .

٤٩- شرح شواهد المغنى للسيوطى ، تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطى ط/ لجنة التراث العربى .

٥٠- شرح ابن عقيل ط/دار إحياء التراث العربى بيروت - لبنان

٥١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تح/ عدنان عبد الرحمن الدورى ط/١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م

٥٢- شرح القطر فى علم النحو للآلوسى تح/ فؤاد ناصر ط/ مكتبة نور الصباح تركيا - مديات ط١/٢٠١١م .

٥٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ط/ دار المأمون للتراث ٥٤- شرح الكتاب للسيرافى تح/ أحمد حسن مهدلى ، وعلى سيد على ط/ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١ ٢٠٠٨م -١٤٢٩هـ .

٥٥- شرح المفصل لابن يعيش تح /: د. إميل بديع يعقوب ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٥٦- شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لابن الحاجب ، تح/جمال عبد العاطى مخيمر ط/مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية ط١،١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٧- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك ، تح/د. طَه مُحسِن ط/ مكتبة ابن تيمية ط١ ١٤٠٥ هـ .

٥٨-الصحاح للجوهرى تح/أحمد عبد الغفور عطار، ط/ دار العلم للملايين بيروت، ط٤ /١٩٩٠م.

٥٩- صحيح مسلم تح/ محمد فؤاد عبد الباقي ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت

٦٠- ضرائر الشعر لابن عصفور تح/ السيد إبراهيم محمد ط/ دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط١ ١٩٨٠

٦١- الغرة فى شرح اللمع لابن الدهان، تح/ د. فريد عبدالعزيز الزامل السُّليم ط/ دار التدمرية – الرياض ط١ ١٤٣٢هـ -٢٠١١م

٦٢- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغنى اللبيب للشيخ/ محمد على طه الدرة، مراجعة أ/ محيى الدين الدرويش ط/ مطبعة الأندلس

٦٣- الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية للعاتكى ، تح/ د. هزاع سعد المرشد ط/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت ط١ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

٦٤- فى أصول اللغة ضبط وإخراج وتعليق محمد شوقى أمين ،ومصطفى حجازى ط/الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ط١، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م .

٦٥- فى شعب الإيمان للبيهقى ، تح/ د. عبد العلي عبد الحميد حامد ط/ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع – الرياض ط١/ ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م

٦٦- قواعد المطارحة فى النحو لابن إياز تح/د.ياسين أبو الهيجاء ،و د. شريف عبد الكريم النجار ، وا.د . على توفيق الحمد ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع إربد الأردن ط٢٠١١م – ١٤٣٢ هـ

٦٧- الكتاب لسيبويه تح / عبد السلام محمد هارون ط / مكتبة الخانجى القاهرة ط٣ / ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٦٨- الكشف عن وجوه القرآت السبع وعللها وحججها للقيسى، تح/ د. محيى الدين رمضان ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م

٦٩- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهى تح/ د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ط/مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ط١: ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م

٧٠- الكناش في فني النحو والصرف لأبى الفداء عماد الدين، تح/ د. رياض بن حسن الخوام ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م

٧١- اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي تح/ محمد بن لطفي الصباغ ط/المكتب الإسلامي .

٧٢- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تح/ غازي مختار طليمات ، ط/ دار الفكر- دمشق ط١ ١٩٩٥

٧٣- لسان العرب لابن منظور تح:عبد الله علي الكبير،ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ط/دار المعارف-القاهرة

٧٤- اللمع في العربية لابن جنى تح/ فائز فارس ط/دار الكتب الثقافية – الكويت

٧٥- مجمع الأمثال للميداني ، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار المعرفة – بيروت

٧٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى تح/ على النجدى ناصف ود.عبدالفتاح شلبى ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م

٧٧- مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ، ط/مكتبة المتنبى ــ القاهرة

٧٨- المرتجل لابن الخشاب تح / على حيدر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م – دمشق .

٧٩- المسائل البصريات لأبى على الفارسى تح/ د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ط/ مطبعة المدني ، ط١: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ

٨٠- المسائل البغداديات لأبى على الفارسى، تح / صلاح الدين عبدالله الشيكاوى ط/العانى – بغداد .

٨١- المصباح المنير للفيومي ط/ المكتبة العلمية - بيروت

٨٢- معانى القرآن للأخفش تح/د . هدى محمود قراعة ، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة ط١: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ .

٨٣- معانى القرآن للفراء تح/أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة الأولى

٨٤- معترك الأقران السيوطي ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين ط/دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١ ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م

٨٥- معجم البلدان لياقوت الحموى ط/ دار الفكر - بيروت

٨٦- معجم حروف المعانى فى القرآن الكريم لمحمد حسن الشريف ط/مؤسسة الرسالة - بيروت١٤١٧هـ -١٩٩٦م .

٨٧- معجم القرآت القرآنية للدكتور عبداللطيف الخطيب ط/ دار سعد الدين دمشق ط١ / ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م .

٨٨- المعجم الوسيط ط/ مكتبة الشروق الدولية ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٨٩- مغنى اللبيب لابن هشام تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/صيدا بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٩٠- المفصل فى علم العربية للزمخشرى تح/ د. فخر صالح قدارة ط/ دار عمار- عمان ط١ :١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م .

٩١- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى تح/ د.على محمد فاخر وآخران ط/دار السلام - القاهرة ط١٤٣١:١هـ - ٢٠١٠م .

٩٢- المقتضب للمبرد تح: محمد عبد الخالق عضيمة ط / عالم الكتب. بيروت

٩٣- المقرب لابن عصفور تح/ أحمد عبدالستار الجوارى ،وعبدالله الجبورى ط١/١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٩٤- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرة

٩٥- المنصف لابن جنى تح/ إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ط/ وزارة المعارف العمومية ط١ ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .

٩٦- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان تح/ على محمد فاخر وآخران ط/ دار الطباعة المحمدية – القاهرة ط١ ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣ م

٩٧- النحو الوافى لعباس حسن ط/دار المعارف ط٣

٩٨- النشر فى القرآت العشر لابن الجزرى، عناية وتصحيح على محمد الضباع ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

٩٩- نظرية العامل فى النحو العربى دراسة تأصيلية وتركيبية د. مصطفى حمزة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م

١٠٠- النكت الحسان لأبى حيان ، تح/ د. عبد الحسين الفتلى ط/مؤسسة الرسالة بيروت ط ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م

١٠١- همع الهوامع للسيوطى تحقيق / د. عبدالعال سالم مكرم ط/ عالم الكتب القاهرة ١٤٢١هـ –٢٠٠١م

١٠٢- واضح المسالك لتحقيق منهج السالك على هامش شرح الأشمونى للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد تقديم وتحقيق عادل عبد المنعم أبو العباس ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م .